جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المجتمع المدني ودوره في عملية التحولات السياسية في تونس

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم السياسية –تخصص نظم سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطلبة:

* بن حوة عمر

*مناني عبد الرفيق

إشراف الأستاذ:

عبادي خير الدين

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
جراية الصادق	أستاذ محاضر — ب –	رئيساً
عبادي خير الدين	أستاذ مساعد — أ –	مشرفاً ومقرراً
فرج عبد الحميد	أستاذ مساعد — أ –	مناقشاً

السنة الجامعية: 2017م– 2018

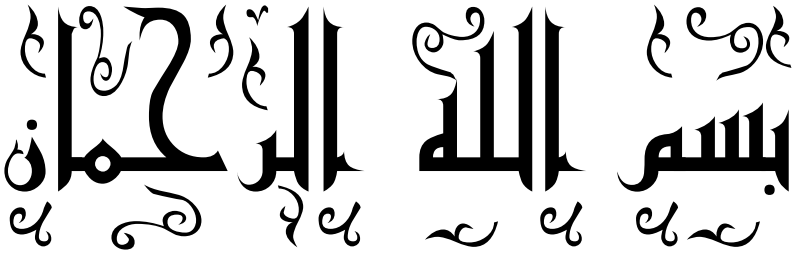
بسم الله الرحمان

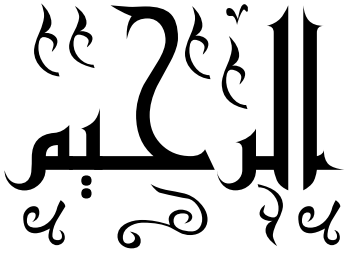
الرحيم

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى الوالدين الفاضلين

والزوجة الكريمة والأولاد و الاهل والاصدقاء الى الزملاء الكرام

وكذلك الى جميع وخاصة الاستاذ الفاضل خير الدين عبادي

بن حوه عمر

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء أمي الغالية

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي واخواتي

إلى كل هؤلاء أهدي جهدي المتواضع هذا .

منانى عبد الرفيق

الشكر والتقدير

تتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى الاستاذ العزيز عبادي خير الدين لأشرافه على هذه المذكرة، فقد كان لأشرافه وتوجيهاته ومتابعته العلمية وسعة صدره الدور العظيم في إنجاز هذا العمل المتواضع .

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور الصادق جراية والاستاذ فرج عبد الحميد وجميع أساتذة قسم علوم السياسية بجامعة الشهيد حمه لخضر

يعيش العالم العربي حالة من الانتفاضات والثورات والتغيرات السياسية الهادفة إلى إسقاط التسلط والاستبداد السياسي، بمختلف نماذجه والدخول في عملة انتقال إلى أنظمة ديموقراطية ولو لنجاحات مسيسة مع التوقع بوجود إخفاقات وتحديات وعقبات وذلك حسب طبيعة الاوضاع كل بلد ومستوى قدرات الشعوب والتكتلات الاجتماعية والسياسية الطامحة إلى الديموقراطية.

شهدت العديد من الدول العربية ثورات مفاجئة لم تكن مدروسة وكل مخططا لها مسبقا، حيث كان من أهم نتائجها إسقاط عدة أنظمة حكمت هذه الدول لعدة سنوات ومنها عقود وأكثر، ومن هذه الثورات الثورة التونسية، مما جعل من مخرجاتها وإحرازاها ونتائجها الرهان الأكبر لإنهاء الاستبداد وغياب المؤسسات والأسس التي تؤدي إلى قيام دولة ديموقراطية.

حيث أنه في خضم هذه التطورات والتحولات التي طرأت على الدولة التونسية كان هناك دورا بارزا وفعالا لمؤسسات المجتمع المدني الذي أثر في عملية التحول السياسي، والديموقراطي من خلال ذكر دوره وإسهاماته في التأثير على السياسة التونسية قبل وبعد الثورة 2010.

حيث أنه كان من الفضل الكبير في الوصول إلى دولة القانون وستوره بعد الثورة وذلك من خلال جهوده وبمشاركاته مع عدد أطياف كالأحزاب السياسية وابراز دور الإعلام التونسي الذي بدوره له الأثر كذلك من خلال تحرره وتفكيك قيود السلطة عليه بعد الثورة.

وخلال هاته التطورات والتحولات بعد الثورة كانت هناك العديد من التجاوزات ووجود تحديات وعراقيل واجهت عملية التحول السياسي والديموقراطي في تونس وإنجاح مساره بعد الثورة.

فمن خلال ما تقدم نجد أن تونس شهدت خلال المرحلة الانتقالية العديد من الحالات والجزر والتجاذب والتنافر السياسي وحوادث اغتيالات والعنف السياسي، حيث تزامن مع اسقاط نظام الاخوان في مصر بالإضافة إلى التدهور الاقتصادي وإرتفاع نسبة البطالة، ورغم ذلك استطاع المجتمع المدني التونسي والقوى والأحزاب التونسية على رغم من

اختلافات وجهات نظرها ومبادئها تتجاوز هاته التحديات والعقبات من خلال تحول سياسي وديموقراطي حقيقي تمثلت ملامحه في اقرار الدستور التونسي.

1- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في عملية تحلل وإظهار أهم التحديات والعقبات الت واجهت عملية التحول الديموقراطي والسياسي إلى تونس، والآلية التي يتعامل بها المجتمع المدني التونسي في تجاوز هاته التحديات، محاولا بذلك المساهمة في الوصول إلى دولة دستورية قانونية ذات حرية إعلامية وصيانة حرية المرأة.

2- أسلة الدراسة:

من خلال ابراز مشكلة الدراسة طرحنا السؤال الرئيسي التالي:

كيف ساهم المجتمع المدن التونسي في عملية التحول السياسي والديموقراطي؟ وما هي أهم التحديات التي واجهته وكيف تغلب عليها؟

ويكمن الاجابة على الاسئلة التالية:

1- ما هو دور الاتحاد التونسي للشغل قبل وبعد الثورة؟

2- أين برز دور جيهات حقوق الإنسان والحريات في عملية التحول السياسي؟

3- كيف أثر الإعلام التونسي، في الوصول إلى عملية التحول السياسي؟

3- فرضية الدراسة:

تبرز فرضية الدراسة في أن التحولات السياسية والديموقراطية في تونس نجحت نتيجة الثورة الشعبية 2010، وتغرزت هاته التحولات وبرزت نتائجها من خلال دور مؤسسات المجتمع المدني التونسي وإسهاماته الفعالة ومشاركاته مع القوى المختلفة وصولا إلى ملامح في عملية التحول السياسي والديموقراطي من خلال دستورية الدولة وحركة اعلامها.

4- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقق عدة أهداف منها:

1- التعرف على ابرز الاتحاد العام التونسي للشغل لعملية التحول الساسي قبل الثورة وبعدها.

2- إسهامات جمعيات حقوق الإنسان والحريات ومحاولاتها إعطاء صفة التحول السياسي.

3- أهم أدوار الاعلام وإضفاء حريته على نقل الأخبار بحرفية دون تغير أو توجيه.

5- أهمية الدراسة:

1-الأهمية العلمية:

تبرز الأهمية العلمية في أنها تساهم في توفر مرجع للمهتمين للاطلاع على عملية التحولات السياسية والديموقراطية في تونس بعد 2010 ومساهمات مؤسسات المجتمع المدني التونسي في انجاحها وتطوراتها.

2- الأهمية العملية:

تبرز الأهمية من خلال أن الدراسة تناولت الدور الهام الذي قام به مؤسسات المجتمع المدني التونسي في الوصول إلى تحولات سياسية وديموقراطية بالفعل بإعتبارها أن تونس هي أول الدول العربية التي قامت بها الثورة التي ادت بها إلى هاته التحولات.

6- منهجية الدراسة والإقترابات:

اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على المنهج الوصفي التحليل، لما لهذا المنهج من مزايا وخصائص تساعده على التحليل العلمي والمنهجي للدراسة، مع تعامل هذا المنهج مع مشكلة الدراسة وطبيعتها، وكذلك التعرف على أسبابها واتجاهاتها.

وكذلك على إقتراب نشأة وتطور المجتمع المدني التونسي، العرب والغربي وعلاقته بعملية التحول السياسي والديموقراطي في تونس بعد الثورة ، ويعمل على ابراز الدور الذي قامت به مؤسسات المجتمع المدني التونسي في التحولات السياسية وتأثرها عليها.

7- الدراسات السابقة:

اعتمد البحث على الدراسات السابقة تتمثل في مذرات نهجت نفس النهج والطريق، مع الإعتماد على الكتب والمراجع التي تؤدي إلى نفس النتائج محاولة بذلك إلى وضع نقطة إنطلاق تكون منارا للدراسات الأخرى.

8- مجال الدراسة:

اعتمد مجال الدراسة الزمانية من خلال تاريخ المجتمع المدني ونشأته، وكذلك من خلال سرد تاريخ الدولة التونسية وصولا إلى ثورة الياسمين 2010، وابراز دور مؤسسات المجتمع المدني والاعلام بعد الثورة.

9- تقسيم الدراسة:

قسمت الدراسة إلى مقدمة وفصلين آخرين، حيث تناولت في مقدمة ومشكلة الدراسة وأهميتها، مع ذكر أهم الأهداف، والفرضية التي قامت عليها الدراسة والمناهج والإقترابات المستخدمة بها للإحاطة بموضوع الدراسة.

وشمل الفصل الاول من الدراسة المجتمع المدني وذكرنا نشأته وتطوره ثم مفهوم التحول السياسي واهم المفاهيم المتعلقة به وذكر أهم العوامل المؤثرة فيه

أما الفصل الثاني فأبرزنا فيها التجربة التونسية في عملة التحول السياسي والديموقراطي من خلال ذكر دور الاتحاد العام التونسي للشغل وكذا بدور جمعيات حقوق الانسان والحريات ثم دور الإعلام التونسي قبل الثورة وبعدها.

أما في نهاية الدراسة فأبرزنا جملة من التوصيات والنتائج بخصوص المجتمع المدني التونسي ودوره في عملية التحول السياسي قبل ثورة 2010 وبعدها التي تم الوصول إليها مما ورد في هذه الدراسة.

الفصل الأول: المجتمع المدني والتحول السياسي دراسة نظرية

المبحث الأول : ماهية المجتمع المدني

المبحث الثاني : التحول السياسي

يهدف هذا الفصل إلى الإحاطة ببعض القضايا النظرية والمفاهيمية والمنهجية المتصلة بالمجتمع المدني والتحول السياسي، ومن هنا فإنه يعرض لنشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني بالإضافة الى التطرق لمفهوم التحول السياسي .

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني

لم يكن مفهوم المجتمع المدني وليد الصدفة، ولم يتبلور دفعة واحدة، بل إن ظهور هذا المفهوم وتطوره كان بفضل الإسهامات النظرية لفلاسفة الفكر السياسي عبر عصور، والتي كانت تعكس وفي واقع الأمر ومن مرحلة لأخرى تعبيرات واستخدامات ليس لها مضمون واحد، إنها تعني في كل مرة شيء مختلفا، لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا وتاريخيا يولد حاجات جديدة، وأسئلة جديدة يجيب عنها المفهوم .[1]

وفي ضوء هذا نرى من الأهمية بمكان قبل التعرض لمفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي، ظرورة الإطلاع على التطور التاريخي للمفهوم في الفكر الغربي، ثم بعدئذ نأتي الى ذكر خصائصه وهذا حتى يتسنى لنا معرفة التطورات التي لحقت بالمفهوم، ومن ثم الوقوف منه موقف القبول أو الرفض . [2]

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني

لقد تعددت واختلفت تعاريف المجتمع المدني فلدينا التعريف اللغوي والإصطلاحي :

أ . التعريف اللغوي :

نجد أن مصطلح civil society وردت فقط في كلمة " civil " لتعبير عن مصطلحات أخرى ففي معجم تاريخ الأفكار يظهر مصطلحcivil disobience بمعنى العصيان المدني، وتطلق عليه هذه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني فهو عبارة عن

[1] . بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، رسالة ماجستير, جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012 م، ص 12

[2] . مليكة بوحيت، **ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر دراسة في : الخلفيات، التفاعلات، الأبعاد**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997، ص 16

مقاومة حضارية أو متميزة وهو إشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن إنعدام الحقوق المدنية .

كذلك يستعمل لفظ "civil" في اللاتينية civis لتعبير عن مجموعة دلالات ذات علاقة بالمواطن وتناقص كل ما هو عسكري، رسمي، ديني وكذلك يعبر عن ضد متوحش أو همجي، وعليه فإن التعبير المدني "Civilis"يدل على كل ما هو خارج ومخالف للمجتمع الرسمي أي خارج المؤسسات الحكومية. [1]

ب . التعريف الاصطلاحي :

المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العملي بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقي ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف.

يعني المجتمع المدني مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير الحكومية وغير الإرثية والتي تشكل الروابط الجتماعية بين الفرد والدولة.

يعرف " علي حرب " المجتمع المدني بأنه: مجتمع تداولي مفتوح للممارسة الاجتماعية الاختيارية من خلال كل المؤسسات المكونة للحياة الاجتماعية.[2]

ومن كثرة هذه التعاريف إلا أن مفهوم المجتمع المدني يبقى من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش وذلك لأن دلالة هذا المفهوم ليست محددة بنفس الشكل بالنسبة للمجتمع، لما يكتنفه من غموض راجع إلى طابعه المعقد ولما يحتويه من مضامين متعددة .

. ويعرف المجتمع المدني بأنه ما ينشأ المجال العام لتداول المعلومات ودور الإعلام والثقافة التي تسمح بنشر أراء متعددة ومختلفة وشفافة .[3]

---

[1] . عمارة ليلى، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013، ص 2

[2] . علي حرب، العالم ومأزقه، **منظم الصدام ولغة التداول**، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط2 ,2007، ص 17

[3] . عمارة ليلى، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص 3

ويعرف المجتمع المدني كذلك: " عالم ذو علاقة وسيطة بين الحكومة والعائلة تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة، وتتمتع باستقلالية في علاقاتها مع الحكومة، وأنها تتشكل بشكل طوعي من أعضاء في المجتمع لحماية أو زيادة اهتماماتهم أو قيمهم، وهذا العالم يختلف بين مؤسسات رسمية وشبكات اجتماعية غير رسمية ترتكز على ولاءات طائفية دينية أو للعملاء وتختلف بين تلك المؤسسات ذات الأدوار السياسية كجماعات الضغط، أو الدعاية لقضايا معينة وتلك المؤسسات التي يبقى نشاطها خارج النظام السياسي " .[1]

يوجد في بعض الأحيان خلط كبير بين بعض المفاهيم والمصطلحات، فنجد المجتمع المدني والمجتمع السياسي والمجتمع الأهلي .

المجتمع السياسي: هو مجتمع الدولة والحكومة والسلطة وهذا يعني أن كل شيء لا يصدق عليه حكومة أو تابعة للحكومة فهو مدني، أي أن المجتمع السياسي هو نظام الدولة السياسي الذي ظهر إلى الوجود تاريخيا متبلورا بصورة مفهوم سياسي، بديل للنظام القبلي القديم الذي كان يعتمد في تنظيم شؤونه الإجتماعية والسياسية على التشاور بين الأفراد القبلية الذين يديرون شؤونهم بصورة بدائية .[2]

المجتمع العرقي: هو مجتمع تحدده رابطة الدم أو الانتماء العرقي أو الديني أو الطائفي، والمؤسسات التقليدية القرابية الإرثية لا تدخل ضمن حيز المجتمع المدني، لأن سلوكها وثقافتها غير مدنية والإنتماء إليها إرثي لا طوعي وليس للفرد حق الإختيار ليكون من هذه الطائفة أو تلك القبيلة أو ذلك الدين، وإستبدال هذا الإنتماء يعني تعرضه للفرز أو النبذ الإجتماعي أو القتل في بعض الأحيان [3]

---

[1]– سلاف سالمي، **دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية** – الجزائر دراسة حالة (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة ,2009 –2010، ص7 .

[2] – يعقوب يوسف الرفاعي، "**المجتمع المدني : الفرق بين المجتمع المدني والسياسي** " تم تصفح الموقع يوم 2018/8/25، الساعة 22:15.

[3] – عمارة ليلى، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية** ، مرجع سابق، ص 5 .

ويمكن تقديم تعريف إجرائي للمجتمع المدني بأنه: " جملة المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في إستقلال نسبي عن سلطة الدولة .

المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني

إن الحديث عن نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني، يقتضي منا بداية الحديث ولو في بضعة أسطر عن الخلفية التاريخية لنشأة المفهوم، ثم الى تطور هذا الأخير عبر التاريخ، وهذا من خلال الإسهامات النظرية للعديد من فلاسفة الفكر السياسي الذين سنذكرهم لاحقا، وهذا لإعطاء صورة واضحة بحسب إعتقادنا عن التطور التاريخي للمفهوم .

أولا: الخلفية التاريخية لنشأة مفهوم المجتمع المدني الغربي .

لقد عرفت أوربا قبل القرن 18 نظاما إجتماعيا يتميز بالتفاوت الطبقي الصارخ، يتقاسم في إطاره كلا النبلاء ورجال الدين السلطة والمكانة الإجتماعية، كما أن قدسية السلطة تستمد من قوة مرجعيتها الدينية والكنيسية بإعتبار هذه الأخيرة هي المشرع الوحيد للسلطة الزمنية.[1]

هذا وقد عمل رجال الدين على تكريس تصور أيديولوجي ينبع أساسا من العقيدة التي كانت سائدة في تلك الفترة التي تجعل من البابا الإنسان الوحيد الذي يكون للأمراء تقبيل قدميه، كما له الحق أن يبدي النظر في الأحكام الصادرة على البشر، فسلطته تفوق كل السلطات لأنها منحت له كحق إلهي وبالتالي لا يجوز معارضتها ولا تقييدها .

إن هذا الطرح توافق الى حد ما في جانبه القدسي مع فكرة حق الملك المقدس الذي تمنحه الكنيسة إياه والذي بموجبه يصير الملك الأب المقدس للجميع الذي تطاع أوامره فيكون له الحق السماح للبشر بالحياة، كما يطبق القتل على من يشاء منهم .[2]

[1] . بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص 13 .

[2] . مرجع نفسه، ص 15

كما شكلت الأوضاع السائدة في المجتمع الأوربي، والتي تميزت بسيطرة الجانب الديني على كافة مناحي الحياة، عائقا دون قيام ديناميكية إقتصادية وإجتماعية خاصة في ضل الترويج لأفكار من قبل رجال الدين ترى في أي نشاط هدفه الربح المادي بمثابة الخطيئة التي لا تغتفر، لأن الأخلاقيات الدينية لا تسمح للفرد أن يمارس نشاطا غيرالذي تسمح به الكنيسة، شرط أن يؤدي إلى تحقيق منفعة وربح ماديين، وهو الأمر الذي أدى إلى كبح حرية الأفراد، وأفكارهم، وأعمالهم، وبالتالي الحيلولة دون قيام أي تغيير أو إصلاح داخلي من شأنه أن يؤسس لسلطة مدنية مفصولة عما هو ديني .[1]

لكن مع نهاية القرن 16 وبداية القرن 17 شهد المجتمع الأوربي تحولا في الوعي الأوربي، خصوصا مع بداية عصر النهضة وذلك نتيجة بروز إتجاهات فكرية وفلسفية داعية الى الثورة ضد مقومات المجتمع القديم، بما ينطوي عليه من سيطرة رجال الدين والكنيسة على الحياة السياسية والفكرية، ومطالبة في الوقت ذاته بمقاومة الحكم المطلق، والإقرار بوجوبية أن يستمد الملك سلطته من الشعب، والتأكيد على حرية الفرد والمطالبة أيضا بأن يكون القانون هو العقل، والحكمة ذاتها، والحد من سلطة الملوك وإخضاعها للقانون، وهذا ما تجلى بوضوح في أفكار الإتجاه الإصلاحي التنويري، الداعية الى مقاومة الحق المطلق للملك ونظرية الحق الإلهي .

إن هذه الاتجاهات الفكرية والفلسفية، التي تعد بمثابة ثورة فكرية ضد ما هو قديم، والداعية الى الإصلاح الديني والإجتماعي، ساهمت بدورها في إحداث بذور التغيير الجذري على المستوى الإجتماعي والسياسي، وكذا على مستوى التنظير، وهذا ما تجلى بوضوح مع المذهب الإنساني، الذي دافع عن كرامة الإنسان وأرجع له مكانته وتوسع في ما بعد ليجعل منه مركز العالم . كما ساعدت على بروز الحركات الإجتماعية، وخلصت الإنسان من فكرة

[1] . بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص 16.

أن البحث عن المادة يعد خطيئة يعاقب عليها، وعملت على توسيع التجارة والأسواق وتطوير وسائل الإتصال .[1]

ولقد صاحب هذا النمو تطورا إجتماعيا، تمثل في نمو حركة البرجوازية في المدن والأرياف، وشروعها في تشغيل أموالها في الصناعة، وهو ما أفضى الى ثورة صناعية تمخض عنها نمط إنتاج جديد وحياة جديدة، وهو الأمر الذي إستدعى ضرورة البحث عن أسس نظام حكم قادر على تنظيم الحياة وحماية البنية الإقتصادية، أي بمعنى نظام يحمي مصالح الطبقة البرجوازية، ويكرس الحرية الفردية، التي تمكن الأفراد من تسيير شؤونهم بأنفسهم، عن طريق تشكيل علاقات جديدة بينها، وهو ما تجسد مع الثورة الفرسية التي أقرت نمطا جديدا في العلاقات بين الأفراد، وبين السلطة المركزية وساهمت في بروز قانون 22 ديسمبر 1789 القاضي بالحق في إنشاء الجمعيات وهو الامر الذي لم يكن مؤلوفا من ذي قبل .

كما ينبغي أن يمتاز ذلك النظام بالقوة، لتأمين حرية التبادل، وأين يكون مستقلا عن الأفراد عارفا حدود تدخله في التنظيمات الإجتماعية والإقتصادية التي أصبحت عند الغرب تعرف بالمجتمع المدني، بإعتباره مجالا منفصلا عن الدولة، يسعى في إطاره الأفراد إلى تحقيق المصالح العامة، ذلك أنه بتحقيق مصالحهم الخاصة داخله يكونون قد حققوا الصالح العام، لأنهم يساهمون في تنمية السلع والخدمات التي قد يوفرونها للجميع بأقل تكلفة .

من خلال ما سبق، يمكن القول أن هذه التغيرات التي عرفها المجتمع المدني، قد ساهمت في بروز المجتمع المدني، مرافقا لمفهوم الدولة، كتابع ضروري، لحفظ وإستمرار عمليات التبادل الإقتصادي، وتحقيق الأمن والإستقرار، وضمان الحريات الإقتصادية التي يعد المجتمع المدني المجال الحيوي لها . [2]

[1] . مليكة بوحيت، **ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر دراسة في : الخلفيات، التفاعلات**، الأبعاد مرجع سابق، ص 19

[2] . مرجع نفسه، ص 20

تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

1/ نظرية العقد الإجتماعي

بالرغم من إمتداد جذور المجتمع المدني إلى الثقافة الغربية القديمة، وتحديدا إلى عهد الفيلسوف اليوناني أرسطو، إلا أن هذا المفهوم لم يتبلور في صيغته الإصلاحية السياسية إلا خلال القرنين 17 و18 في سياق نظرية العقد الإجتماعي، التي عبر روادها عن عزمهم في الإنتهاء من " أزمة العصور الوسطى " وإعلان القطيعة مع النظام القديم جملة وتفصيلا، والقول بنظام " جديد " يقوم على أسس مختلفة، تتمحور حول أفكار ورؤى فلاسفة العقد الإجتماعي .[1]

وبالرغم من كون فلاسفة العقد الإجتماعي قد إتفقوا على أن الإنسان قد مر بمرحلتين الأولى: وهي الحالة التي كان يعيش عليها الإنسان قبل أن يدخل المجتمع، فكان يعيش بموجب قوانين الطبيعة وحدها، وأتفقوا على تسميتها بحالة الطبيعة، والحالة الثانية: وهي المرحلة التي إنتقل إليها الإنسان للعيش داخل المجتمع، وإحترام قوانينه وضوابطه عبر إقرار التعاقد الإجتماعي، إلا أنهم إختلفوا في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة وكذا طبيعة العقد .

فتوماس هوبز يرى أن حالة الطبيعة حياة بدائية متوحشة، تتسم بالأنانية والهمجية وحب الذات، والإنسانيعيش فيها في خوف دائم، لأن غريزة الأنانية وحب التملك تدفعانه إلى الإستحواذ على أي شيء تمكنه قوته من الحصول عليه، فحياة الإنسان في هذه الحالة أقرب إلى حياة الغابة، يفتقد فيها الإنسان الى الأمن والطمأنينة على حياته وممتلكاته ،إنها كما يقول هوبز " حرب الجميع ضد الجميع " وهذا على عكس ما يرى لوك، الذي يرى فيها حالة سلام دائم، كما سنرى لاحقا .

[1] . فيروز حنيش، **اشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر (1989 – 2005)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص 15 .

وفي هذا الإطار يرى هوبز، أن عملية الإنتقال هذه قد تمت بموجب عقد إداري يتناول فيه الأفراد عن كافة حقوقهم وسلطاتهم لصالح حاكم قوي، مقابل أن يلتزم هذا الحاكم بكفالة النظام وتحقيق الأمن والطمأنينة للجميع، وبهذا يكون تأسس ما يعرف عند هوبز بالمجتمع المنظم، أو الدولة التي يرى فيها هوبز أنه ينبغي أن تقوم على وجود حاكم يتمتع بسلطة مطلقة لا ينازعه فيها أحد .

وبناءا على ما سبق، فالمجتمع المدني عند هوبز هو المجتمع القائم على التعاقد، ولو إتخذ شكل الحكم المطلق .[1]

وعلى النقيض التام من ذلك يرى جون لوك أن حالة الطبيعة تتسم بالسلام والإخلاص والمحافظة على النفس والمساعدات المتبادلة، وأن قانون الطبيعة يؤمن لهم قدرا كافيا من الحقوق والواجبات . غير أن الخطر الوحيد الذي يتعرض له المجتمع في حالة الطبيعة هو غياب العدالة الطبيعية، وهذا نتيجة غياب الأنظمة والمؤسسات القادرة على تنفيذ القانون الطبيعي، ووضعه موضع التطبيق .

وفي ظل هذا التهديد الذي يتعرض له أفراد المجتمع، من جراء غياب سلطات قادرة على الضبط فيه، إتفق الأفراد على تكوين مجتمعا مدنيا، ضمانا لحقوقهم التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي، ثم تخلوا بعد ذلك عن إدارة شؤونهم العامة لصالح سلطة جديدة قامت برضاهم وتضطلع بمهمة صيانة حقوقهم الأساسية كحق التملك، حق الحياة، حق التمتع بالحرية، مقابل أن يلتزم أولائك الأفراد بطاعة تلك السلطة طالما إلتزمت هي بما جاء في الإتفاق .

وفي واقع الأمر، يرى لوك أن هذا التنازل ماهو إلا وسيلة لتحقيق هدف واضح ،وهو إقامة المجتمع المنظم ،أي المجتمع الذي توجد فيه سلطة بإسم القانون .

أي أن السيادة تظل في يد الشعب أو الجماعة التي من حقها إستخدام القوة لفرض القانون الطبيعي . وفي هذا السياق يرى لوك أنه يمكن عزل تلك السلطة إذا تمردت عن

[1] . مرجع نفسه، ص 16

العقد الذي وقعته، أو تجاوزت مقتضيات القانون الطبيعي، عبر الإعتداء على أملاك المواطنين وحرياتهم وحياتهم من دون وجه حق، إلا أنه يفضل أن تتم عملية العزل بأسلوب منظم عن طريق الإنتخابات الدورية، بدلا من العصيان العنيف والحروب الأهلية .[1]

ومن خلال ما سبق، فالمجتمع المدني عند لوك يبرز من خلال قوله " هكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل واحد عن سلطة التنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه ،ويتنازل عنها للجميع ينشأ حين ذلك مجتمع سياسي أو مدني " .

وإعتمادا على ماسبق ذكره، يمكن القول أن عبارة المجتمع المدني من زمن النهضة الى القرن 18 كانت تستخدم للدلالة على المجتمع والدولة معا، اللذان تأسسا بناءا على عقد إجتماعي تجاوزت بموجبه المجتمعات حالة الطبيعة . وعلى هذا فالمجتمع المدني وفقا لنظرية العقد الإجتماعي هو " ذلك التجمع البشري الذي خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية والذي يتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على الإتفاق التعاقدي، وبهذا المعنى فالمجتمع المدني هو مجتمع منظم سياسيا، يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه يظم الدولة والمجتمع معا " .[2]

2/ هـيجل

فبالنسبة لهيجل ليس المجتمع المدني بإعتباره مجموع الروابط القانونية والإقتصادية التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم وتضمن تعاونهم وإعتمادهم بعضهم على البعض الأخر سوى لحظة في سيرورة أكبر تجد تجسيدها في الدولة ذاتها، وهي في الواقع الدولة القومية.[3]

فالمجتمع المدني بوصفه كما ذكرت مجموع هذه الروابط يمثل تقدما نوعيا بالمقارنة مع الطبيعة الخام، لكنه لا يجد مضمونة الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق، أي الحرية والقانون والغاية التاريخية في أجلى تجلياتها .فالمجتمع يظل على مستوى المجتمع

[1] . بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص 19 .

[2] . فيروز حنيش، اشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر (1989 – 2005)، مرجع سابق، ص 19

[3] . برهان غليون، **نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الإجتماعية الدولية**، محاضرة ألقيت في ندوة المجتمع المدني والديمقراطية، جامعة قطر، 2001 .

مجتمع المصالح والمشاريع الخصوصية، أي مجتمع الإنقسام والتملك الفردي والصراع، ولا يجد خلاصة إلا في الدولة .

3/ كارل ماركس

فبالرغم من تأثره بالفكر الهيجلي، لاسيما فيما يخص منهجه الجدلي إلا أن تصوره للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ساقه الى صياغة نظرية تختلف وتتباين مع الفلسفة الهيجلية، ويتجلى هذا الإختلاف خصوصا في إعتبار كارل ماركس أن الدولة ليست فكرة مطلقة، ولا مستقلة عن المجتمع المدني، بل إنها تابعة له فالعلاقة بينهما حسبه هي علاقة تبعية، أي تبعية الدولة للمجتمع المدني حيث تعكس الدولة على وجه الخصوص مصالح الطبقة البرجوازية، وتشكل في الوقت نفسه لبنة للمجتمع المدني .[1]

وبصيغة أخرى، فهو يعتبر المجتمع المدني مجتمعا برجوازيا، بإعتباره فضاءا للصراع الطبقي ،وهو بالتالي الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة .

4/ غرامشي

وعلى النقيض من ماركس الذي يعتبر أن المجتمع المدني يتطابق مع البنية التحتية يأتي هنا غرامشي ويقدم لنا تصورا مختلفا تماما لمفهوم المجتمع المدني، وهذا بعد قطيعة من النقاش حول المفهوم دامت حتى الحرب العالمية الأولى حيث يعتبر غرامشي أن المجتمع المدني يمثل أحد مكونات البنية الفوقية، ويشير هنا الى وجود مستويين فوقيين وهما المجتمع المدني (تنظيمات خاصة) والدولة (المجتمع السياسي) ،هذان المستويان ينطويان على وظيفة الهيمنة المباشرة من خلال الدولة، ولهذا فالدولة عنده ليست جهازا للحكم فحسب، بل جهاز للهيمنة الخاصة أو المجتمع المدني، أي الدولة تتكون من المجتمع السياسي (سلطة

[1] – صالح ياسر، **الديمقراطية والمجتمع المدني**، (بغداد : منشورات طريق الشعب، 2005)، (سلسلة قضايا فكرية)، ص 15

الدولة +المجتمع المدني كحقل أيديولوجي والأجهزة الإعلامية والتربوية للدولة البرجوازية الحديثة).[1]

وإرتباطا بهذه الأفكار ،يمكن القول أن غرامشي كان يريد أن يقول أن الوصول إلى السلطة والسيطرة عليها غير كاف لتحقيق الإستقرار وسيطرة البرجوازية ونظامها، وإنما لابد بالإضافة إلى مجال الدولة الذي تمتلك فيه أجهزة من شأنها تحقيق السيطرة المباشرة من مجال أخر وهو مجال المجتمع المدني وهذا من أجل تحقيق وظيفة ثانية وهي الشرط الأساسي لبقاء أي نظام وهي وظيفة هيمنة الأيديولجيات الثقافية التي[2]

تمارس على المجتمع وطالما أن الهيمنة مرتبطة بالأيديولجيات فإن المثقفين هم أدواتها، لذلك حاول غرامشي إعادة تعريف المثقف وتحليل دوره والمراهنة عليه في إحداث تحول إجتماعي، لكن المراهنة على المجتمع المدني أو بالأحرى لاتعني أن غرامشي ألغى دور الدولة، وإنما كان يرى أن العمل في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة وسياستها الرامية الى التحويل، وعليه فالدولة والمجتمع المدني يسيران جنبا الى جنب لممارسة السيطرة الإجتماعية .

ثانيا / السياق التاريخي لنشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

إذا أخذنا بفلسفة التحقيب التاريخي لنشأة المجتمع المدني في الشمال الإفريقي فإننا سنتعرض الى ثلاث مراحل أساسية .[3]

1 – مرحلة الولادة الأولى للمجتمع المدني (الفترة الاستعمارية): شهدت هذه المرحلة إنشاء بعض الجمعيات لكن أغلبها كانت خاضعة للهيمنة الاستعمارية، وكانت في شاكلتها

[1] . محمد الصالح القادري، **الدولة والمجتمع المدني بين عالمية المقاربة وخصوصية التجربة التونسية**، ط1 ,(تونس : جريدة الحرية,2009),ص 75 .

[2] . محمد الصالح القادري، **الدولة والمجتمع المدني بين عالمية المقاربة وخصوصية التجربة التونسية**، نفس المرجع ونفس الصفحة

[3] . خير الدين عبادي، **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا 1990 . 2010**، مذكرة الماجستير, جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص 124.

منظمات خيرية ونقابية وطلابية لكن في عمقها حملت طابعا وطنيا مناهضا للإستعمار .ففي الجزائر نشأت أول جمعية سنة 1908 وبعدها إنتشرت الحركات الجمعوية في باقي أنحاء الوطن، وأهم جمعية ظهرت في الجزائر هي جمعية العلماء المسلمين عام 1931، كما أنشأ في عام 1956 الإتحاد العام للطلبة الجزائريين وإتحاد العمال الجزائريين، أما في تونس فقد ظهرت أول نقابة سنة 1924،

وظهر الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946 والذي حمل مطالب تحررية . كما عرفت المغرب العديد من الأشكال التقليدية للمجتمع المدني كالقبائل والطرق الصوفية ... والتي عملت على تحرير البلاد من جهة وحماية أفرادها من سلطان المخزن من جهة أخرى . وتأسست في ليبيا خلال الأربعينيات عدة جمعيات مناهضة للغزو الإيطالي أهمها جمعية عمر المختار التي تأسست 1943 .

وكان لمصر دور ريادي في التنظيمات الأهلية والخيرية والحركات الإجتماعية والعمالية، فقد نشأت فيها أول جمعية خيرية سنة 1821 تحت اسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية، كما ولدت أول نقابة في مصر سنة 1876 وتعنى بالمحاماة، كما عرفت أول تنظيم تعاوني سنة 1907 . ولقد تضاعف عدد الجمعيات الأهلية في مصر بين 1900 إلى 1950 من 159 جمعية إلى 633 جمعية .[1]

وعموما فإن أغلب الحركات الإجتماعية والتنظيمات الأهلية والجمعيات المختلفة التي نشأت في هذه الفترة فقد إرتبطت بالكفاح والنضال من أجل التحرر والإستقلال .

الأبوي القابض على الحكم من خلال زبائنية شبكية إلى إبتلاع المجتمع واستنزاف جميع

[1]. خير الدين عبادي، **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا 1990 . 2010**،مرجع سابق, ص 50.

2 – مرحلة الركود (من الإستقلال إلى عقد الثمانينات): عرفت دول الشمال الإفريقي في هذه المرحلة أشكال متباينة من السلطة المركزية الشخصية، حيث أدى النظام [1]
حركاته الإجتماعية وتنظيماته الأهلية.فقد عمل نظام بورقيبة في تونس على السيطرة على الإتحادات العمالية والمهنية والحركات الطلابية والتنظيمات النسائية، ولم يختلف نظام عبد الناصر في مصر حيث عمل على إحتواء جميع تنظيمات المجتمع المدني كإنشاء النظام النقابي الموحد للحركة العمالية وإصدار قانون في 1964 للسيطرة على العمل الأهلي، كما عمل النظام الجزائري بعد الاستقلال على إتباع الخطاب الشعبوي وتعبئة المجتمع في إطار المنظمات الجماهيرية التابعة الى حزب جبهة التحرير الوطني والتي تقع تحت إشرافه مباشرة وذلك من خلال رقم 79/71 والذي يهدف إلى هيمنة الدولة وإحكام وجودها والحد من حرية إنشاء الجمعيات إلا تحت رايتها، وقد ظهرت بعض المنظمات الجماهيرية كالمنظمة الوطنية للجاهدين والإتحاد الوطني للشباب الجزائري والإتحاد الوطني للنساء الجزائريات . كما اعتمد النظام الليبي بعد صعود القذافي على عدة لوائح نشرت في الكتاب الأخضر تكبل عمل المجتمع المدني فالنقابات المهنية مثلا فرض عليها تمثيل كل مهنة في نقابة واحدة ولا يجوز لها المساومة والتفاوض بصفة جماعية، كما تخضع قياداتها وقوانينها إلى المؤتمرات الشعبية [2].

وعموما فقد تميزت هذه الفترات بهيمنة الدولة على المجتمع، لذا تعتبر مرحلة ركود وجمود لنشاط المجتمع المدني في الشمال الإفريقي .

2 – مرحلة الولادة الجديدة (من أواخر الثمانينات إلى سنة 2010): شهدت أواخر الثمانينات من القرن الماضي حركات سريعة من انتقال الكثير من المجتمعات نحو الديمقراطية، ففي الفلبين سقط نظام ماركوس المستبد سنة 1986، ونفس الشيء في البرازيل

[1]. عزة خليل، " **الحركات الإجتماعية في العالم العربي** "، **في عزة خليل (محرر)**، الحركات الإجتماعية في العالم العربي : دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر . السودان . الجزائر . تونس . سوريا . لبنان . الأردن (القاهرة : مكتبة مدبولي، 2005)، ص 51 .

[2]. عزة خليل، " **الحركات الإجتماعية في العالم العربي** " مرجع سابق، ص 52 .

وبنغلاديش، وجاء هذا نتيجة للنمو المتزايد للحركات الإجتماعية التي تكونت بعيدا عن الدولة . وفي أوربا الشرقية شهدت نهاية الثمانينات صحوة المجتمع المدني في الدول الشيوعية، ففي بولندا مثلا أسقطت نقابة التضامن العمالي المستقلة الحكومة سنة 1983 م ثم انتقلت عدوى الثورة ضد الشيوعية إلى تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية عن طريق المنتديات الديمقراطية الجديدة التي كانت عبارة عن حركات شعبية منظمة في أطر عمالية ونسائية وطلابية انظم إليها دفوع المواطنين .[1]

وفي عدد من الدول الإفريقية استطاعت منظمات العمال والروابط المهنية إسقاط الأنظمة التسلطية المتهالكة، فقد نجحت جمعية المحامين والنقابيين في كينيا من إسقاط رئيس الدولة عن طريق إنتخابات فاز بها زعيم النقابات، وفي زامبيا نجحت حركة زامبيا من أجل الديمقراطية في الوصول إلى الحكم سنة 1990، وسقط نظام حكم الحزب الواحد في مالاوي على أيدي الجماعات المدنية، ولقد عرفت إفريقيا سقوط نحو ثلاثة عشر رئيسا خلال النصف الأول لعقد التسعينات .

وقد تأثرت منطقة الشمال الإفريقي بهاته الموجات الاحتجاجية، ففي الجزائر حدثت مظاهرات سنة 1988، وفي مصر سنة 1986، وفي تونس 1984 ... وكان لهاته الضغوط الداخلية والخارجية تأثيرا على الأنظمة في إحداث تحولات سياسية وإنشاء تعددية حزبية . وقد حدث ذلك في مصر سنة 1976 وفي الجزائر 1989 والمغرب 1992، كما عرفت كل من موريطانيا وتونس عدة إصلاحات وكانت جل هذه الإصلاحات تحت الوصاية المباشرة للدولة، لكن عرفت هذه المرحلة ميلادا جديدا للمجتمع المدني ففي الجزائر مثلا جاء القانون الجمعوي 90/31، الأمر الذي أدى الى إرتفاع عدد الجمعيات الوطنية من 62 جمعية الى 778 جمعية سنة 1996، وقفزت الجمعيات المحلية لتصل الى أكثر من 40ألف جمعية تنشط في مختلف المجالات . وفي مصر وبعد إقرار التعددية سنة 1976

[1] . صامويل هانغتنتون، الموجة الثالثة : **التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة : عبد الوهاب علوب، (القاهرة : دار سعاد الصباح، 1993)، ص 50 .

تضاعفت أعداد هيئات المجتمع المدني سواء كانت أحزاب سياسية أو حركات عمالية أو منظمات أهلية ... كما شهدت تونس بعد صعود بن علي الى الحكم تطورا هاما في الدفع بحركية المجتمع المدني من خلال تشجيع الرئيس لهذه المنظمات كجمعيات البيئة والجمعيات النسوية وجمعيات الدفاع عن حقوق المستهلك ... كما عرفت المغرب بعد إصدار دستور 1992 انفجارا كبيرا في تطور حركات المجتمع المدني .[1]

وإجمالا عرفت هذه المرحلة تطورا هاما لحركات وتنظيمات المجتمع المدني حيث زاد عددها في الوطن العربي من 20 ألف منظمة في الستينيات إلى أكثر من 70 ألف منظمة مع بداية التسعينيات وهذا يرجع الى عدة عوامل داخلية وإقليمية ودولية .[2]

[1] . خير الدين عبادي، **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا 1990 . 2010**، مرجع سابق، ص 52 .

[2]. مرجع نفسه، ص 52

المبحث الثاني: التحول السياسي

يعد موضوع التحول السياسي من المواضيع الحديثة التي لقت اهتماما كبيرا من الباحثين لتحديد طبيعة هذا التحول، عوامله، مراحله، أثاره ونتائجه، وقد شهدت المنطقة العربية موجة من الثورات، تحت عنوان ترسيخ مبدأ الديمقراطية والتي عرفت بإسم ثورات الربيع العربي، حيث بدأت بتونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا، وصحبها مسيرات ومظاهرات في دول عربية تنديدا بغياب الديمقراطية وإحداث تغييرات سياسية، وهذا ما سنتعرض له من خلال هذا المبحث

المطلب الأول : تعريف التحول السياسي

اولا سنتطرق لتعريف واضح لمصطلح التغيير وماهي أبرز المفردات والتوضيحات التي أطلقت عليه ثم سنحاول إعطاء تعريف واضح للتحول السياسي:

1/ تعريف التحول:

لغة: " التحول " (conversion)، من الناحية اللغوية التبدل (mutation)، التغيير (changement)، الإنتقال (transition)، أو التنقل من مكان إلى مكان، أو التغير من حال إلى حال، والتحول عن شيء يعني الانصراف عنه إلى سواه .[1]

قبل التطرق الى تعريف التحول السياسي يجدر بنا في البداية التفرقة بين مفهومي التغير /التحول، والتغيير /التحويل: التغير أو التحول هو مسألة غير إرادية من حيث كونها تحدث أو لاتحدث، بل هي قانون عام ورئيسي من قوانين الطبيعة والمجتمع المتحرك غير القابل للوقف أو التعطيل .

والتغيير/التحول يتجه عموما وعلى المدى الطويل نحو الأفضل ولكنه لايسير دوما في خط مستقيم، فكثيرا ما تعترض سبيله منعرجات ويتعرض لإنتكاسات العوامل الداخلية والخارجية، أما التغيير/التحول فهو محاولة التدخل الواعي للتأثير في سير التغير، أي توفر إرادة

[1] . يحياوي حنان، **التحولات السياسية في الدول العربية وتأثيرها على الإصلاح السياسي في الجزائر 2016/2011**, مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017/2016، ص 7

الإصدار والقدرة على ضبطه والتحكم في مساره تجنبا للمخاطر وأملا في تحقيق الوعود والأهداف المأمولة .

التغيير مصدر للفعل (غير) ومعناه انتقال الشيء من حالة الى حالة أخرى و(غيره) يعني حوله وبدله كأنه جعله غير ما كان، والتغيير بمعناه الايجابي هو تغير الحال وانتقاله من الفساد إلى الإصلاح، وقد ورد مفهوم التغيير في القرأن الكريم، (يغيرن) في سورة النساء 119، (يغير) في سورة الرعد الأية 11، (يغيروا) تكررت في سورتين في سورة الأنفال الأية 53، وسورة الرعد الأية 11، و(يتغير)في سورة محمد الأية 15. [1]

وفي المعجم لجبران مسعود يقول تغير بمعنى تبدل، تحول من حال الى حال وكذلك التغيير هو جعل الشيء على غير ما كان عليه .

إصطلاحا: هو إنتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورا.

ويعرف التغيير في العلوم الاجتماعية على أنه " التحول الملحوظ في المظهر أو المضمون إلى الأفضل "، كما يعرف في الإطار الإداري على كونه :" عملية تحليل الماضي لإستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل " .

وكذلك على كونه " تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة " [2]

[1] . نظام ,**بركات وخالد شنيكات، التحولات والتغيرات في الوطن العربي (الفرص والتحديات في ضل الربيع العربي)**,مرجع سابق, ص73 .

[2] . نظام ,بركات وخالد شنيكات، **التحولات والتغيرات في الوطن العربي (الفرص والتحديات في ضل الربيع العربي)** مرجع سابق، ص73

2- تعريف التحول السياسي:

هو مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول، كما يقصد به الإنتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي .[1]

ونجد أن التغيير/التحول السياسي قد يكون سلبيا أو إيجابيا فكل دولة وحسب وضعها الداخلي الذي تكون فيه .

ومن هنا نتوصل إلى تعريف التحول السياسي وفق مجموعتين:

1/التحول السياسي كسلوك: يعني الإنتقال من موضع اجتماعي أو سياسي أو إلى الغنى وتغيير الولاء للشخص أو الحزب ،كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة مما يفتح المجال أمام كل الإحتمالات .

2/التحول السياسي كأسلوب: ترتكز هذه المجموعة على الطريقة أو الكيفية التي تتم من خلالها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة ‘ن ثورة سياسية بيضاء، والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والإجتماعي من خلال إحداث إنقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية.

وتعد الثورة السياسية البيضاء أسلوبا مناقضا للثورة الدموية الحمراء، ويرجع السبب في حصول التغيير الثوري سلميا إلى استسلام السلطة أو النخبة الحاكمة وتنازلها عن الحكم لفائدة قوى سياسية واجتماعية صاعدة بديلة، بعد أن تدرك عجزها عن مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع وعدم قدرتها على احتواءأنصار المقاومة .فقد إعتبر **هورويتز** نشر له عام 1973 أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية تأتي كرد فعل عن التململ، الإنشقاق، والتذمر تقوم بها قوى إجتماعية داخلية .[2]

---

[1] . يوسف العياضي، **التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية . تونس** .، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة ,كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص 10

[2] . يحياوي حنان، **التحولات السياسية في الدول العربية وتأثيرها على الإصلاح السياسي في الجزائر 2016/2011**، مرجع سابق، ص 8

ولكي نستطيع تحديد مفهوم التحولات السياسية لابد أن نتطرق للعديد من المفاهيم والتعريفات التي صيغت في هذا السياق، سعيا منا لأجل ضبط معناها الحقيقي سواء من الناحية اللغوية أو الناحية الإصطلاحية وذلك كما يلي:

المفاهيم المرتبطة بالتحول السياسي

بعد الأحداث التي وقعت في الدول العربية ظهرت مجموعة من المصطلحات التي تم تداولها في الشارع ووسائل الإعلام وحتى المحللين السياسيين وفي هذا لابد من التعريف بكل مصطلح برز في تلك الفترة.

1/ تعريف الحركة الاحتجاجية :

تعرف الحركة الإحتجاجية أو الحركة التظاهرية على أنها تعبير عن الرفض إما بالعبارات أو الأفعال لحدث ما أو سياسات أو وضعيات. فالمحتجون يستطيعون أخذ مختلف الأشكال من متظاهر كشخص فردي إلى مظاهر كشخص فردي إلى مظاهرات حاشدة فالمتظاهرون يمكنهم تنظيم أنفسهم بصفة جماعية ,وهذا لإيصال صوتهم ومحاولة التأثير على الحكومة وسياستها، فالمتظاهرين أو المحتجين يستطيعون أن يكونوا منظمة في إطار سلمي وهذا للوصول إلى أهدافها، أي بمسيرات ومظاهرات سلمية وبدون أن تتجاهل أساليب المظاهرات ألا وهي القوة والضغط أو الإقناع لتحقيق أهدافها، ونستطيع القول بأن المظاهرات والمسيرات السلمية تصنف ضمن قائمة المظاهرات المدنية، فالمتظاهرين أو المحتجين لهم أشكال مختلفة ومتعددة وأغلب الأحيان تقابلها الدولة بالقوة والقمع، وتعرف الحركات الإحتجاجية بأنها أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض ومقاومة الضغوط الواقعة عليهم.[1]

بمعنى أنها سلسلة من الأفعال التي يقوم بها الأشخاص من جماعات وطبقات اجتماعية من أجل تحقيق أهداف خاصة وأهداف معينة.

[1] عزة خليل، " **الحركات الإجتماعية في العالم العربي** "، دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر . السودان . الجزائر . تونس . سوريا . لبنان . الأردن (القاهرة : مكتبة مدبولي، 2005)، ص 45.

2/ تعريف الثورة :

لغة: تعني الهيج وهي من الفعل ثار، وثار الشيء بمعنى هاج، وعرفها أخرون بأنها تعني الهيجان والظهور والانتشار.

اصطلاحا: هي تغييرات فجائية وجذرية، تتم في الظروف الإجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية وأحيانا عنيفة بحكم أخر.

والمعنى الإجمالي للثورة هو أنها تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة.

ولا يمكننا الحديث عن الثورة إلا حين يحدث التغيير ويكون بمعنى بداية جديدة، وإلا حين يستخدم العنف لتكوين شكل مختلف للحكومة لتأليف كيان سياسي جديد، وإلا حين يهدف التحرر من الاضطهاد إلى تكوين الحرية، إن روح الثورة في القرون الأخيرة، أي التوق الى التحرر والى بناء بيت جديد يمكن أن تستوطنه الحرية، وهي روح لا مثيل لها في التاريخ السابق بأسره. [1]

3/ تعريف التمرد :

تختلف الثورة عن التمرد، فهذا الأخير يهدف الى التغيير، ولكنه تغيير جزئي لا يتجاوز الوضع الراهن، وهو يتم في حدود الوسط ولا يملك إرادة التغيير، ذلك أن إرادة التغيير المجاوزة ليست إرادة فردية، ولكنها إرادة قوى عريضة من الشعب

أما الثورة فهي فعل شامل وجماعي أي لا تحقق بعمل فردي وهي تعبر عن حركة الغالبية من الناس لتفرض إرادتها على التقدم الإجتماعي، وإذا التفت إليها الوسط تجاوزته، وهي أشمل وأعم من التمرد.

[1] عزة خليل، " **الحركات الإجتماعية في العالم العربي**، مرجع سابق، ص 50.

ويعلق الدكتور حسن شحاته على التمرد قائلا أنه إذا نجح القائمون لتدبير التغير الإجتماعي سمي عملهم ثورة، لكن إذا فشل بسبب من الأسباب فإنهم في العادة يقدمون إلى المحاكمة من الهيئات التي ثاروا عليها، ويسمى عملهم عصيانا وتمردا.[1]

المطلب الثاني: عوامل التحول السياسي

يمكن الِاشارة الى وجود العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي كانت سببا في عملية التحول السياسي في العديد من البلدان وخاصة العربية منها

1/ العوامل الداخلية:

. التغيير في ادراك القيادة والنخب السياسية: من الناحية الفعلية تعد القيادة السياسية عامل هام من عوامل التحول الديمقراطي والتي تساعد على إتخاذ القرار في ذلك من حيث إمكانية فشل أو نجاح عملية التحول حيث أنه من الضروري لعملية التحول السياسي وجود قيادة ماهرة حيث يتسنى لها مواجهة حركات المعارضة السياسية في عملية صنع القرار .[2]

والقيادة هي الفئة التي لديها الرغبة والقدرة والجرأة على تفعيل وترسيخ عملية التحول السياسي مما يوصلها الى السلطة، وتلعب القيادة السياسية دورا هاما وحيويا في إقامة الديمقراطية فهي تبادر بإتخاذ القرار للتحول السياسي والديمقراطي على اثر دوافع متنوعة قد تكون نتيجة إدراك القيادة بأفضلية العملية لأن تمسكها بالسلطة يؤدي تكاليف مرتفعة أو اهتزاز وتدني شرعية النظام القائم لعدم قدرته على تلبية احتياجات ومطالب شعبه . ويمكن أن يرجع السبب الى اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية والتخفيف من العقوبات .

مرحلة انهيار شرعية النظام السلطوي: في هذه المرحلة يفقد النظام شرعيته، ولا شك أن أحد العوامل الأساسية لإنهيار النظام السياسي هو استفادته من الغرض الذي انشأ من أجله

---

[1] مرجع نفسه، ص51.

[2] . محمد مختار قنديل، **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة . مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية** ,2012، ص 87 .

وأيضا التغيير في القيم المجتمعية إذ يصبح المجتمع اقل تسامحا مع النظام السلطوي .إن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما لا تقود بطريقة ألية إلى إنهياره بل إنها تنذر بمواجهة النظام للعديد من التحديات .

فأي نظام يعاني من مشكلة غياب الديمقراطية سيعاني من مشكلة غياب الشرعية مما يؤدي إلى المعاناة من مشكلة فقدان الكفاءة والإنجاز، ولضمان الحفاظ على شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة وعلى استقرارها أصبح هناك حل واحد يتمثل في إنتهاج الديمقراطية [1] .

فالشرعية تمثل ضمان استقرار السلطة وتجديدها من حقبة إلى أخرى على أسس ثابتة تمنع الحاجة إلى القوة والاستيلاء، وإذا فقدت الشرعية في الحكم ولم يستطع النظام التغلغل في كل شبر في أنحاء البلاد ولا يصبح يمثل انعكاسا للواقع الإجتماعي والسياسي في المجتمع .[2]

العوامل الإقتصادية: إن عملية التحول الديمقراطي والسياسي في سيرورتها العامة تؤثر وتتأثر في الأوضاع ويبرز دور هذه الأخيرة كمحدد جوهري للتغيير السياسي، ذلك ان عملية التنمية الإقتصادية تتضمن ارتفاع الدخل وتحقيق الأمان الإقتصادي وتبني إصلاحات سياسية في الجوانب المالية والضريبية والجمركية .

فعالية المجتمع المدني: إن الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي واضحة ومنطقية فالديمقراطية مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساتها للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، ومن ثم فإن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري للديمقراطية [3].

---

[1] . علي عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة** . بيروت : محد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007، ص 101 .

[2] . اسراء أحمد اسماعيل، **تأثير التحول الديمقراطي على التحول السياسي في الجزائر** . مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، مصر : 2007، ص 22 .

[3] . سعد الدين ابراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** . القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 18.

2/ العوامل الخارجية:

. النظام الدولي الجديد: لقد شهدت البيئة الدولية تغييرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوربا الشرقية والإتحاد السوفياتي، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي .

وهذه الثورة كما وصفها البعض، أدت الى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى حكام النظام الشمولي مع اختلاف في الدرجات .

لقد سادت علاقة دول العالم الثالث مع الدول المتقدمة سياسة شرطية التي تهدف الى الربط بين أداة الدولة على طريق الإصلاح والفوائد والمنافع بين مساعدات اقتصادية ومالية وتكنولوجية والأخذ بإقتصاد السوق .

دور القوى الخارجية في دعم الديمقراطية: يمكن القول أن الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية الدولية، حيث أصبحت حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية، تتمتع بنفوذ هائل ليس فقط على صعيد السياسة الدولية وإنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسي الداخلي في كل الدول الاخرى [1].

وهكذا أصبحت التحولات نحو السوق والديمقراطية هي الرؤية السائدة، ولعل هذا ما تحدث عنه مستشار الأمن القومي (أنديك) في حديثه متحديا وداعيا الشعوب والحكومات خاصة الشرق الأوسط إلى تقديم رؤى بديلة للتنمية والديمقراطية واقتصاد السوق إذا كان بوسعهم فعل ذلك .

العدوى أو الإنتشار أو المحاكاة: ويقصد بها إقتداء دولة بدولة أخرى حصل فيها تحول ديمقراطي وسياسي ناجح، وذلك إما لأنها جميعا تواجه مشكلات متماثلة واعتبار التحول الديمقراطي دواء لكل مشكلاتها، أو لأن الدولة التي تحولت الى الديمقراطية على درجة من القوة او تعد مثلا سياسيا وثقافيا يقتدى به .

[1] . رعد صالح الألوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب** . الأردن : مكتبة مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص 186 .

ولعل وجود نماذج ناجحة في أول موجة التحول الديمقراطي شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في الطريق الديمقراطي فيما يشبه (كرة الثلج) التي تتزايد كلما تدحرجت وربما العامل الحاسم الذي ساهم في عملية التحول هو التطور الهائل في نظم الإتصالات الدولية والقنوات التلفزيونية والإذاعية وسهولة إلتقاطها أو الإطلاع عليها .[1]

[1] . أسامة معقابي، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي، دراسة حالة تونس (87 . 1010)** . مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر : 2010 . 2011، ص 49 .

الفصل الثاني: التجربة التونسية في عملية التحول السياسي

المبحث الاول : تونس دراسة جغرافية وتاريخية

المبحث الثاني: دور الاتحاد العام التونسي للشغل وجمعيات حقوق الانسان والحريات في تحول السياسي

المبحث الثالث: دور الإعلام التونسي في عملية التحول السياسي

المبحث الاول : تونس دراسة جغرافية وتاريخية

يأتي هذا المبحث كمحاولة للإلمام بالخصائص الطبيعية والبشرية والمقومات الإقتصادية التي تزخر بها تونس، وكذا الوقوف على أهم الظروف التاريخية التي ساهمت في تشكيل الدولة التونسية الحديثة (بعد الإستقلال) .

المطلب الاول : الإطار الطبيعي والبشري لتونس

وفيه نتناول الموقع الجغرافي والمساحة والمقومات الاقتصادية (معدنية، نباتية، حيوانية).[1]

أولا : الإطار الطبيعي لتونس

الموقع الجغرافي والمقومات الإقتصادية : تقع تونس في أقصى شمال إفريقيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط وتبعد عن مضيق صقلية (إيطاليا) بـ 140 كلم يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب الشرقي ليبيا، حيث طول حدودها معها 480 كلم، ويحدها غربا الجزائر بطول حدود 1050 كلم، وتبلغ مساحتها 163600 كلم2، ويبلغ طول شواطئها نحو 1200 كلم وقد حصلت تونس على الإستقلال عن فرنسا في العشرين من مارس 1956 م، وأتسمت الحكومة التونسية في الماضي بدرجة كبيرة من المركزية خاصة في فترة تبني التخطيط الإقتصادي المركزي، وتبعتها بعض التوجه نحو الحد من المركزية داخل الوزارات ونحو اللامركزية الإدارية .

وتقع البلاد التونسية بين خطي طول 30 درجة و14 دقيقة و37 درجة و13 دقيقة شمال خط الإستواء وبين خطي طول 7 درجة و32 دقيقة و11 درجة و36 دقيقة شرق خط غرينيتش . وهذا ما أهلها ليكون لديها مقومات مناخية وطبيعية تساعدها في بناء اقتصاد متعدد الدخل .

[1]. حرز الله منير، **الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2015، ص 36 .

الأقاليم الجغرافية والمقومات الإقتصادية تنقسم الى قسمين حددهما الامتداد الجبلي للأطلس التلي والصحراوي وهما :

1 . إقليم الشمال : يقع الى الشمال من جبال الأطلس يشمل 3/1 من مساحة تونس ويرتكز فيه ما يقارب 70 بالمئة من السكان، حيث يعرف هذا الإقليم هجرة دائمة من مناطق الجنوب، وهو أكبر المناطق استغلالا اقتصاديا إذ يساهم وادي مجردة وسهل تونس بنصيب كبير في إنتاج القمح التونسي . كما أن أكبر المدن التونسية تقع في النطاق الشمالي ففي مدينة قفصة تسود زراعة الفستق وفي مدن الكاف، تبرسق وسليان وباجة تشتهر بإنتاج الحبوب لا سيما القمح، أما بنزرت تشتهر بإنتاج البقوليات والزيتون وفي شرقها بحيرة بنزرت التي تكثر بها كل أنواع الأسماك .[1]

2 . إقليم الجنوب : فيشمل القسم الثاني من مساحة تونس ويمكن تقسيمه الى عدة أقاليم وهي:

-السهل الشرقي أو الساحل ويمتد على طول الساحل صوب الجنوب، يشتهر بأجود أنواع الزيتون، إذ تأتي صادرات الزيتون في المرتبة الأولى الصادرات الزراعية كما تحتل المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة لزيت الزيتون في العالم .

-الأراضي التلالية وهضبات الاستبس: تسود فيها تربية الحيوانات والمراعي الجافة ويساهم في الإنتاج الحيواني بـ 5/1 دخل الإنتاج الزراعي بتونس ويعيش في هذا الإقليم حوالي 1/4 من السكان، كما يزخر بحشائش الحلفاء حيث تغطي ما يربو عن 4700 كلم2 في تونس .

-تونس الجنوبية : ينشر بها الواحات حول شط الجريد ويعتبر خليج قابس من أهم مناطق صيد الأسماك .

وتنقسم البلاد التونسية إلى ثلاث مناطق كبرى :

1 . التل الأعلى الذي يغطي الشمال .

[1] . عثمان بن عرفة، **جغرافيا المغرب العربي**. مصر : مؤسسة الشهاب الجامعية 2009، ص 229 .

2 . الوسط التونسي : حيث الفيافي العليا والمنخفضة التي تنتهي عند الساحل الشرقي

3 . المنطقة الداخلية التي يحدها شط الجريد شمالا وكلها أراضي صحراوية .[1]

أما عن الإنتاج المعدني : تتمثل الثروة المعدنية في تونس أساسا في الفوسفات والحديد إذ تغطي صخور الفوسفات حوالي 380 كلم2 في وسط تونس قفصة، أما مناجم الحديد فتتركز في الأجزاء الشمالية والغربية من تونس، الى جانب ذلك توجد معادن أخرى كالرصاص، الزئبق، الملح، الغاز الطبيعي .[2]

لتونس اقتصاد متنوع ونشيط يملك قطاعات زراعية وتصنيعية وسياحية ومنجمية للحكومة دور بارز في التحكم بالإقتصاد فالتدخل الحكومي في عجلة الإقتصاد قوي إلا أنه بدأ يقل في عقد التسعينات مع التوجه نحو الخصخصة ونسب النمو بلغت 5،5 بالمئة وتباطؤ معدل التضخم، وكان العامل الأساسي في هذا النمو الإقتصادي زيادة عائدات قطاع السياحة والتجارة .

أما قطاع الطاقة فقد أظهر التقرير السنوي للمصرف المركزي التونسي أن إيرادات تونس من الغاز الطبيعي ازدادت 8،2 في المئة عن السنة التي سبقتها 2008 إلى3،2 مليون مكافئ نفط، وتتوزع الإيرادات بين المنتوج المحلي والرسوم العينية التي تتقاضاها تونس على عبور أنبوبين للغاز الجزائري على أراضيها نحو إيطاليا وسلوفينيا وبات الغاز يشكل 44،6 في المئة من مصادر الطاقة في تونس .[3]

[1] . عثمان بن عرفة، **جغرافيا المغرب العربي**. مصر : مؤسسة الشهاب الجامعية 2009، ص 230 .

[2] . المرجع نفسه، ص 230 .

[3] . المولدي قسومي ،(**السياسة التنموية في تونس الحوار المجتمعي**)، مجلة التنوير ، العدد الرابع، مارس 2009، ص 13 .

القطاع الإقتصادي	الناتج المحلي الخام مليار دولار	النسبة من الناتج المحلي الخام الإجمالي	حجم اليد العاملة	النسبة من اليد العاملة الإجمالية
الفلاحة والصيد البحري	2.4489	%12.3	3461	% 16.3
الصناعات الإستخراجية	8.5021	% 13.7	6414	% 14.7
الصناعات التحويلية	6.6894	% 18.9	6554	% 19.6
الخدمات	6.15587	% 42.7	71394	% 48.9

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء في تونس 2010

ثانيا: التوزيع الجغرافي للسكان في تونس

يتميز الإعمار والتنمية في الفضاء التونسي بعدم التكافؤ على المستويين الاقتصادي والاجتماعي حيث يوجد مثلا ولاية 24 من مجموع 13 شرق فالولايات الساحلية تدرج بين داخل البلاد وسواحلها أي اتجاه غرب 66،3% ساكن في الكيلومتر المربع مقارنة بـ 140 % من مجموع السكان بكثافة سكانية عالية (65،3)[1] تحتضن كامل البلاد كما يشهد المجال السكاني في تونس تباين آخر، يتمثل في إرتفاع نسبة السكان الحضر وانخفاض نسبة سكان الريف نظر للهجرة الداخلية والنزوح الريفي نحو المدن إذ تهيمن المجموعة الحضرية لتونس العاصمة على ما يقل عن خمس مجموع السكان. ولقد تسبب هذا الانفجار

[1] . المولدي قسومي، **(السياسة التنموية في تونس الحوار المجتمعي)**، مرجع سابق، ص 13.

الحضري في بروز مشاكل السكن والبطالة وظهور الأحياء الكوخية وهذا راجع لعدة عوامل وهي:[1]

– التأطير الإداري والسياسي والاجتماعي إذ بادرت الدولة التونسية منذ الاستقلال بتحويل عدة تجمعات بشرية الى بلديات حيث تم بعث 70 بلدية جديدة مابين 1966 – 1956 وقد هيأت الدولة في هذه البلديات عدة تجهيزات تأطيرية في نطاق سياسة ترمي إلى النهوض الاجتماعي والثقافي للسكان والقضاء على الفوارق الجوهرية في اكتساب العلم والعلاج ومجابهة ظاهرة الفقر.

– إضافة إلى أثر الاستثمار في القطاعات غير الفلاحية والتركيز على قطاعي السياحة والصناعة انجر عليه تهميش القطاع الفلاحي فالمناطق الداخلية والجنوبية شهدت فارغ صناعي واضح نظرا لتمركز المشاريع الصناعية في المناطق الساحلية خاصة .

– دائما ارتبطت السياسة السكانية للدول والتوزيع الجغرافي لها بعوامل عديدة كثيرا ما كان لها علاقة بالعامل الاقتصادي والتنمية والمناخ فقد عرفت السياسة الاقتصادية بتونس تحولا جذريا من خلال التوجه نحو إرساء مقومات اقتصاد السوق والتفتح التدريجي على الاقتصاد العالمي منذ سنة 1987 وتعمد هذه المقاربة على جملة من الثوابت قوامها.

– تحديد الأسواق والمعاملات عبر الإصلاح المعمق للسياسات الاقتصادية والمالية.

– تعزيز قدرات الإنتاج والرقي بالإنتاجية عبر تثمين الميزات التفاضلية وتنويع النشاط الاقتصادي وإ رساء مقومات المعرفة.

– تحفيز المبادرة ورفع الاستثمار الخاص مع تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

[1] المولدي قسومي، **(السياسة التنموية في تونس الحوار المجتمعي)**، مرجع سابق، ص. 14.

– انتهاج استراتيجية تنموية منفتحة على الخارج تستند على النهوض بالتصدير واستقطاب الاستثمار الخارجي والاندماج التدريجي في الفضاء العالمي عبر إرساء اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف للتبادل الحر والشراكة.[1]

– تكريس تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة عبر تأمين سلامة التوازنات الجملة للاقتصاد والنهوض بالتنمية الجهوية.

اتجهت تونس لتنفيذ مخططات للتنمية منها المخطط الخماسي الأول (1987–1991) ثم (1992– 1996) وكان الهدف منها تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي، ومن ناحية أخرى لإدخال التدابير الأولية لتحرير الهيكلية، واتجهت تونس بعد ذلك إلى الانفتاح الاقتصادي (1996–2011) عرفت فيها انفتاح كامل على العالم الخارجي وكل هذه التدابير الاقتصادية وإهمال المناطق الداخلية والجنوب مما فاقم البطالة والتهميش والهجرة الداخلية للسكان نحو المناطق الساحلية. [2]

– عدم دعم الزارعة التي يعتمد عليها سكان الجنوب والوسط وهي بدورها تعتمد على مستويات هطول الأمطار .

إن هذه السياسة التنموية كانت لخطاب العصرنة والحداثة الذي ساد في العهد البورقيبي والتي كرست التفاوت ما بين سكان الريف والمدن، مما افرز زيادة نزعة سكان الريف نحو المدن.

وقد بلغت نسبة التحضر في تونس 66.3% سنة 2008 .الشبكة الحضرية متواجدة على السواحل الشرقية بين مناطق بنزرت وقابس مروار بالعاصمة تونس والوطن القبلي والساحل وصفاقس أين تتمركز أهم المنشآت الاقتصادية وكذلك 86% من السكان المتحضرين .

[1] . الحبيب دلالبة، **الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس** . تونس : دار سرس للنشر، 1993، ص 50

[2] . حرز الله منير، **الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011** ،مرجع سابق، ص 34 .

– النمو السكاني غير المتزن: ابتداء من تعداد 1956 الى تعداد 2001 ثم 2001 حتى 2010 تميز الوضع الديمغرافي بتزايد طبيعي حتى سنة 1987 حيث قدر عدد السكان سنة 1956 بـ 3.783.169 مليون نسمة أما في سنة 1984 فقد بلغ عدد السكان آنذاك بـ 6.666.173 مليون نسمة، حتى رسمت الخطوط العريضة الهادفة إلى تحقيق انخفاض في معدل النمو السنوي للزيادة السكانية في إطار خطط التنمية التونسية فإن السياسة السكانية في المخطط السابع (1987–1991) حيث وصلت نسبة النمو إلى أقل نسبة في القارة الإفريقية وهي 1.9% .[1]

– كانت السلطات السياسية تريد تحقيق انخفاض في معدل النمو السكاني لتحقيق اكبر قدر من النمو الاقتصادي لكن ذلك تسبب في مشاكل حضرية وفي هجرة داخلية إلى المناطق الحضرية الكبرى كتونس العاصمة في حين قدر تعداد سكان تونس سنة 2001 بـ 9.700.000 وأرجعته الحكومة التونسية إلى تحسين معيشي أو تحسن الوضعية المعيشية حتى وصل سنة 2012 الى قرابة 11 مليون نسمة .

المطلب الثاني: الظروف التاريخية لنشأة دولة تونس الحديثة

الحركة الوطنية التونسية في عهد الإستعمار الفرنسي : أول من بادر إلى مقاومة السلطات الفرنسية في تونس هو الشيخ محمد السنوس الذي قاد الحركة الوطنية وشكل وفودا شعبية ذهبت تطالب الباي بوقف الفرنسيين عند حدهم، فما كان من السلطات الفرنسية إلا أن نفت الشيخ السنوسي خارج تونس، وتولى قيادة الحركة الوطنية بعده الشيخ المكي بن عزوز أحد شيوخ جامع الزيتونة، وكون مجموعة من الشباب التونسيين الثوريين وعبأهم ضد القوات الإستعمارية الفرنسية، ولكن تم نفي الشيخ بن عزوز خارج تونس، حيث أدركته المنية في المشرق العربي، وقد حمل أفكاره الشيخ عبد العزيز الثعالبي، الذي كان إلى جانبه الشيخ

[1] . حرز الله منير، **الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011** ،مرجع سابق، ص 35 .

على كاهية، والشيخ زروق، والهادي السبعي [1]. ولم تنتظم الحركة الوطنية في تنظيم ذي محتوى سياسي أو اجتماعي أو إقتصادي إلا بعد تجارب مريرة في خضم النضال الوطني ضد الإستعمار الفرنسي . وفي سنة 1907 م تأسست أول حركة وطنية سياسية ومنظمة بقيادة على باش حانبه والشيخ عبد العزيز الثعالبي، وكان عنوان هذه المنظمة تونس الفتاة حيث تأثر مؤسسوها بحزب تركيا الفتاة التركي الذي كان وراء العديد من المتغيرات التي حصلت في تركيا في بداية القرن العشرين، وفي عام 1911 م وعندما غزت إيطاليا ليبيا، تحركت منظمة تونس الفتاة، من منطلق دعم النضال الليبي، وأخذت تمد المجاهدين الليبيين بالأموال والمتطوعين، والى جانب هذا، أصدرت الحركة الوطنية جريدة تحمل اسم "الاتحاد الإسلامي" وأسندت رئاسة تحريرها الى الشيخ عبد العزيز الثعالبي.[2]

وإلى جانب مشاركة القبائل التونسية في الجهاد وحمل السلاح ضد الفرنسيين، فقد اندلعت معارك طاحنة بين التونسيين والايطاليين، وكانت أخر معركة بين الطرفين عرفت بإسم معركة الجلاز، وتحركت السلطات الفرنسية عندما رأت أن زمام الأمور سيفلت من يدها بعد المعارك التي نشبت عقب معركة الجلاز، فصبت فرنسا جام غضبها على الحركة الوطنية التي حمّلتها فرنسا مسؤولية الإنتفاضات، وتم اعتقال الشيخ على باش جانبه وعبد العزيز الثعالبي والشاذلي درغوت وغيرهم الكثير، حيث أجبروا على مغادرة تونس فمنهم من هاجر إلى تركيا وأخرون الى الجزائر وأخرون الى مصر .[3]

وكانت السلطات الفرنسية تتوقع أن تتنتهي المقاومة الشعبية بعد نفي زعماء الحركة الوطنية إلى الخارج، إلا أن ثورة مسلحة إندلعت سنة 1915 م واستمرت الى سنة 1918 م

---

[1] . راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية الى ثورة 2011** . ط 2، القاهرة : دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة . 2011، 33 .

[2] . معقافي أسامة، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (1987 . 2010)**، مرجع سابق، ص 46 .

[3] . عماد محمد أحمد أبو عوكل، **الإسلام السياسي والدولة المدنية (دراسة مقارنة تركيا . تونس)2003 . 2013** . شهادة ماجستير، جامعة الأزهر ،كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، 2001، ص 120 .

بقيادة الحاج سعيد عبد اللطيف، وفي عام 1919 وأثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس اتصل الشيخ الثعالبي بالمؤتمر وقدم إليه مذكرة تتعلق بإستقلال تونس وطالب بتطبيق مبادئ ويلسون الأربعة عشر، ونشر كتابا بعنوان

" تونس الشهيدة " وبسبب هذا الكتاب ألقت فرنسا القبض على الثعالبي وأرجعته إلى تونس وألقته في أحد سجونها، ولكن الإحتجاجات المستمرة ضد المستعمر التي طالبت بإخلاء سبيل الشيخ الثعالبي، أجبر الفرنسيون على ضرورة إطلاق سراحه، وبعد خروجه من السجن تم تعيينه رئيسا للحزب الحر الدستوري، كما جرى تعيين المحامي أحمد الصافي أمينا عاما للحزب . وشرع هذا الحزب في فتح الفروع والمكاتب في مختلف البلاد التونسية ووضع برنامجا ثقافيا وفكريا يقضي بغرس الوطنية في نفوس التونسيين تمهيدا لإشراكهم في الكفاح المسلح ضد الإستعمار الفرنسي .[1]

الحزب الدستوري التونسي : قام هذا الأخير سنة 1920 م على مبادئ تطالب بنظام دستوري لتونس، وتأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب بإعتبار أن تونس أول بلد عربي أعلن دستورا في سنة 1865 م يمنح نواب الشعب حق المشاركة في الحكم وحتى حق خلع الباي .[2]

إستقلال تونس وعلمانية الدولة : أثار الجمود الذي أصاب الحزب الدستوري بعد نفي زعيمه الثعالبي نفرا من الشباب التونسي المنطوين تحت لواء الحزب الدستوري، فقاموا بتأسيس جريدة صوت التونسي في سنة 1928 م وتولى إدارتها الشاذلي خير الله، في سنة 1929 م أصبحت هذه الجريدة تحمل إسم العمل التونسي وكلتاهما كانتا باللغة الفرنسية، لأن الصحف العربية كانت ممنوعة .

[1] . معقافي أسامة، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (1987 . 2010)**، مرجع سابق، ص 46 .

[2] . حمه الهمامي، **المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية** . تونس : صامد للنشر والتوزيع، 1989، ص 25 .

في عام 1954 م عرضت حكومة منديس فرانس الفرنسية على التونسيين مشروع منح تونس الحكم الذاتي مع احتفاظ فرنسا بمسؤولية الدفاع والشؤون الخارجية، ولقيت هذه المقترحات القبول من جانب الحبيب بورقيبة، وبموجبه تشكلت حكومة فرنسية برئاسة طاهر بن عمار، وضمت هذه الحكومة عناصر معتدلة وثلاث أعضاء من الحزب الدستوري الجديد، وبدأت المفاوضات مع الفرنسيين لتسفر عن اتفاق نهائي في حزيران سنة 1955 م.

كانت بعض الشخصيات الوطنية تعتبر هذا الحكم الذاتي استمرارا للإستعمار وتنازلا صريحا عن تونس ومنحها على طبق من ذهب للفرنسيين . وقد تزعم معارضة هذا الإتفاق صالح بن يوسف، الذي تمكن من تحريك مئات التونسيين الذين دخلوا في مواجهات مع الجيش الفرنسي والقوات الحكومية التونسية والتي ألقت القبض على كل مؤيدي صالح بن يوسف الذي تمكن من الفرار الى طرابلس .

وفي تلك الظروف التي كانت تشبه ظروف الحرب الأهلية، توجه وفد تونسي برئاسة الحبيب بورقيبة الى باريس لإجراء مفاوضات جديدة مع الفرنسيين . وفي 20 أذار 1956 وقّع الطرفان بروتوكولا أقرّت فيه فرنسا رسميا بإستقلال تونس وحقها في تولي الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي وتشكيل جيش وطني وتضمن الاتفاق أن القوات الفرنسية تبقى في فرنسا في فترة انتقالية تنسحب بعدها من تونس، وقد أدّت الانتخابات العامة التي وقعت في تونس بعد الاتفاق مع فرنسا الى فوز الحزب الدستوري الحاكم، وأصبح الحبيب بورقيبة رئيسا للدولة التونسية، وأصبح الحزب الدستوري بقيادة بورقيبة حزبا حاكما، وتم إبعاد كل من أنصار صالح بن يوسف أو اليوسفيين من الحكم وخصوصا بعد أن قاطعوا الإنتخابات العامة.

التطورات السياسية في عهد بورقيبة : تم وضع دستور جديد في تونس وذلك في حزيران 1959 م، حيث كرس بشكل مطلق النظام الرئاسي حيث بات الرئيس الحبيب بورقيبة يتمتع بصلاحيات واسعة بدون منازع، ونصّ الدستور الجديد على انتخاب الرئيس كل خمس سنوات مع امكانية انتخابه ثلاث مرات متتالية، ونص الدستور التونسي الأول

على أن الرئيس التونسي له كل الصلاحيات في رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية واختيار أعضاء الحكومة وتولي القيادة العليا للجيش والقيام بالتعيينات لجميع المراكز المدنية والعسكرية، كما نص الدستور على انتخاب جمعية وطنية (برلمان) مرة كل خمس سنوات.[1]

إن الحبيب بورقيبة الذي كان مشبعا بالثقافة الفرنسية وأحد أبرز المعجبين بالطرح العلماني حاول بناء دولة تونسية علمانية على غرار ما فعله مصطفى كمال أتاتورك في تركيا، ولجأ في بداية حكمه إلى تجميد دور جامع الزيتونة الذي لعب أكبر الأدوار في تاريخ تونس المعاصر، وأحتضن رواد حركات التحرير من كل دول المغرب العربي، حيث كان دعاة الثورة على فرنسا من أقطاب المغرب العربي يزاولون تعليمهم في جامع الزيتونة.

في عهد الحبيب بورقيبة إزدهر دور الجالية اليهودية في تونس وخصوصا بعد أن أصبح بعض اليهود التونسيين وزراء في أول حكومة تونسية ومنهم ألبير بسيسي وتجدر الإشارة إلى أن أندري باروش مؤسس الحزب الشيوعي التونسي هو من اليهود التونسيين . وهذا الإتجاه السياسي الذي تبناه الحبيب بورقيبة ساهم إلى أبعد الحدود انبلاج التيار الإسلامي الذي حمل على عاتقه لواء المحافظة على الهوية المصادرة والقيم الضائعة وقاوم بكل ما أوتي من إمكانيات الغزو الفكري والمسخ الثقافي لتونس .[2]

وفي سنة 1970 م وفي جامع سيدي يوسف بالعاصمة التونسية التقى راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو لتقديم مفاهيم عن البديل الإسلامي في مواجهة البديل التغريبي .ويذهب بعض الباحثين ومنهم الدكتور إبراهيم حيدر على إلى القول بأن التغريب في تونس ليس وليد البورقيبية، بل أن إحتكاك تونس بالحضارة الغربية تو في مرحلة متقدمة من العهد

[1] . عماد محمد أحمد أبو عوكل، **الإسلام السياسي والدولة المدنية (دراسة مقارنة تركيا . تونس)2003 . 2013** . مرجع سابق، ص 123 .

[2] مرجع نفسه، ص 124

البورقيبي، وتعتبر تونس ومصر من أقدم الدول العربية في احتكاكها بالحضارة الغربية ومحاولة تبني عناصرها المفيدة فيما يخص المؤسسات والوسائل المادية .[1]

إن الحبيب بورقيبة لم يكرس مبدأ التداول على السلطة، ولم يفسح المجال للأحزاب السياسية التونسية بالعمل السياسي وعمل على تدجين الصحافة، كما كان يلاحق كل من كان يشم فيه رائحة عدم الولاء .فأحمد بن صالح وزير المالية والتخطيط الذي كان أحد أبرز أعضاء الحزب الدستوري، وأحد المرشحين لخلافة الحبيب بورقيبة نقل سنة 1969 م الى وزارة التربية ثم بعد ذلك جرد من كل مناصبه، وبعدها تم اعتقاله وحوكم بتهم متعددة، وفي أيار مايو 1970 م حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات مع الأشغال الشاقة، غير أنه فر من السجن في سنة 1973 م ولجأ إلى أوربا وقاد هناك المعارضة ضد نظام بورقيبة .[2]

وأعيد إنتخاب الحبيب بورقيبة رئيسا للدولة التونسية بدون منافس في نوفمبر تشرين الثاني 1974 م، وعين الهادي نويرة أمين عام الحزب، وعين بورقيبة مكتبا سياسيا من عشرين عضوا . حيث أقر إصلاحات سياسية ودستورية واسعة عزّزت ديكتاتورية الرئيس بورقيبة .أما المعرضة التونسية فقد عاشت أسوأ أيامها في هذه المرحلة من تاريخ تونس، ففي 1974 م صدرت أحكام بالسجن ضد 175 شخصا أغلبهم طلاب بعثيون وماركسيون وإسلاميون وإسلاميون لإنتمائهم إلى فصائل سياسية غير معترف بها .

وفي مطلع كانون الأول ديسمبر 1975 وقع إضراب عام في الجامعة التونسية ووقعت أثناءها إشتباكات عنيفة بين قوات الأمن والطلاب التونسيين، وشهدت سنة 1976 م إضرابات عمالية مكثفة في تونس، وفي سنة 1977 انتعشت المعارضة الليبيرالية التي تعتبر أحمد المستيري أبرز أعضائها وفي نفس السنة وفي شهر نيسان أبريل شكّل الليبيراليون لجنة الدفاع عن حقوق الانسان .

---

[1] . معقافي أسامة، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (1987 . 2010)**، مرجع سابق، ص 48 .

[2] . المرجع نفسه،، ص 49 .

دخلت تونس مرحلة صعبة ،حيث أصبحت في مهب الريح بسبب مرض بورقيبة، وبدأت تفقد شيئا فشيئا مركزية القرار الذي توزع بين مجموعة أجنحة لا يجمعها إلا المصالح والمنافع الكثيرة . وهذا الضعف الذي ألمّ بالسلطة التونسية وبداية بروز مراكز القوة ساهم في تسهيل مهمة بن علي في الإمساك بزمام الأمور والإستحواذ على الحكم .

وكان واضحا منذ بداية بروز بن علي على الساحة السياسية الرسمية أن هذا الرجل سيلعب دورا مهما في تاريخ تونس، حيث كانت بداية حياته وظهوره حين تسلم زين العابدين بن علي الأمن العسكري في تونس من سنة 1958 الى سنة 1974 م، وعين ملحقا عسكريا في السفارة التونسية في المغرب في عام 1975 الى سنة 1978 م، وفي سنة 1978 استدعي من موقعه كملحق عسكري ليتولى موقع مدير عام الأمن الوطني في تونس إلى غاية سنة 1980 م .[1]

وفي سنة 1985 م جرى تعيينه وزير دولة للأمن في مكتب رئيس الوزراء محمد مزالي، وفي سنة 1986 م عيّن وزيرا للداخلية وظل في منصبه حتى تولى رئاسة الوزارة في مطلع تشرين الأول أكتوبر 1986 فجمع بين منصب الوزير الأول ووزير الحكومة فضلا عن توليه الأمانة العامة للحزب الاشتراكي الدستوري .

وفي 7 تشرين الثاني نوفمبر 1987 م استولى زين العابدين بن علي على الحكم في تونس وأصبح يعرف برجل النظام القوي الذي أطاح بالمجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة . وغداة توليه الرئاسة قال زين العابدين بن علي أن برنامجه يكمن في بناء مجتمع مزدهر ومنفتح ومتسامح ويسوده السلام .

إن إزاحة الحبيب بورقيبة عن الحكم وكما وصفه بعض الخبراء التونسيين كانت تندرج في سياق الخطوات الضرورية للحفاض على النظام، فتمت التضحية بشخص أنهكه المرض ليبقى النظام سليما بعيدا عن مخاطر الإنهيار .وبناء عليه فالتغيير الذي حصل هو تغيير

[1] . عماد محمد أحمد أبو عوكل، **الإسلام السياسي والدولة المدنية (دراسة مقارنة تركيا . تونس)2003 . 2013** . مرجع سابق، ص 125

شكلي وليس مركزيا ولأجل ذلك بقيت الأزمة السياسية تراوح مكانها في تونس وحتى في العهد العابديني الجديد .[1]

تبنى زين العابدين بن علي شخصية رجل الأمن القوي الذي يستطيع قيادة التحول الديمقراطي، وتبنى نظام بن علي طريقة المحاصصة في انتخابات 1999 لمنح أحزاب المعارضة 34 مقعدا في البرلمان التونسي، في الوقت الذي حصل فيه الرئيس التونسي على 99 % من الأصوات، وقام في عام 2002 بتعديل الدستور بشكل يسمح له بالترشح لأكثر من ثلاث مرات، وامتاز حكم بن علي على المستوى السياسي بتغييرات بالمظهر فقط لضمان استمرار نمط الحكم التسلطي، القائم على هيمنة الحزب الواحد على الحياة السياسية، وتمثلت تلك التغييرات في منح بعض الأحزاب السياسية ترخيص العمل القانوني، وتمكين المعارضة من دخول المجلس التشريعي منذ عام 1994، وتدعم حضورها في البرلمان من خلال الإنتخابات التي جرت في أعوام 1999 م، و 2004 م، و 2009، لكن ذلك لم يترتب عليه أي تأثير في طبيعة نظام الحكم الذي حافظ على خصائصه في الإستبداد والتفرد .[2]

لقد تبنى نظام بن علي أسلوبا في الحكم قائما على قتل السياسة لقاء التبشير بالتنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للمواطن، أي تبني معادلة التنمية من دون ديمقراطية . وبالفعل نجحت تونس في تحقيق معدلات من التنمية تفوق النسب الموجودة في الدول المماثلة، بفضل تدفق الإستثمارات الأجنبية والسياحية والخارجية المندرجة في اطار تصور غربي قائم على دعم النموذج التونسي الذي عمل على تسويق صورة النظام الذي تمكن من مواجهة مطالب الحركة الأصولية بالنجاح الإقتصادي

[1] . منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، 2004، ص 141.

[2] . عبد الرحمان يوسف سلامة، **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول / 2010** : أطروحة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، نابلس، فلسطين، 2016 م، ص92.

إن نقطة ضعف هذا النموذج هو غياب مؤسسات تحوز الشرعية المطلوبة لمراقبة مسالك المال العام الذي يصرف في برامج التنمية، وهو ما مثل أهم مدخل للفساد المالي ولإستخدام أسلوب المافيات المنظمة لتجميع الثورة عن طريق" الجاه المفيد للمال " .كما كشف هذا الغياب عن ضعف فظيع في امتلاك الأليات الإقتصادية القادرة على امتصاص تداعيات الأزمة المالية العالمية .[1]

وهكذا فإن من أبرز الأسباب البنيوية التي ساهمت في تأجيج روح الثورة لدى الشعب التونسي، تدهور الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية المتمثلة في إرتفاع مستويات البطالة، وخاصة في أوساط حاملي الشهادات، وتزايد التفاوت الإجتماعي بين المناطق والجهات، وتركيز الثروة في أيدي فئة محظوظة من الموالين للرئيس .

وكان من الأسباب التي ساعدت في انجاح الإنتفاضة التونسية هو ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة نظام بن علي . فبالرغم من أن الإنتفاضة بدأت على أرضية مطلبية من قبل الشباب المتعطل عن العمل، فإن إلتفاف الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية، والإتحادات العمالية، والنقابات المهنية، والمثقفين، والفنانين حول الشباب وتضامنهم معهم وانضمامهم الى انتفاضتهم، كل ذلك ساعد على توسيع نطاق الإنتفاضة التونسية طبقيا ومناطقيا، مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق .

كذلك ظهور إنشقاقات داخل النخبة الحاكمة خاصة بين المجموعة المحيطة ب "بن علي" وأسرته وبين المؤسسة العسكرية التي رفضت أن تستخدم القوة ضد المتظاهرين . وقيل أن الجيش في تونس منع الشرطة بالقوة من اطلاق النار على المتظاهرين، وأدى دورا مهما في اجبار بن علي على التنحي من منصبه .[2]

[1] . منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** ، مرجع سابق، ص 142

[2] خيري عبد الرحمان جاسم، **النظام التونسي بعد التغيير**، مقال

المبحث الثاني: دور الاتحاد العام التونسي للشغل وجمعيات حقوق الانسان والحريات في عملية التحول السياسي

المطلب الاول: الإتحاد العام التونسي للشغل

إن الحركة النقابية منذ نشأتها كانت معنية بالشأن السياسي، ويمكن القول أن التنظيم النقابي قد ظهر على الساحة السياسية التونسية في عشرينات القرن العشرين، وطوال تاريخ التنظيم النقابي بتونس كانت هناك علاقة بين السياسي والاجتماعي بإستمرار، حيث وجدت المنظمة النقابية الممثلة في الإتحاد العام التونسي للشغل أن الدفاع عن مصالح منخرطيها لا يتناقض مع القيام بأدوار سياسية وهو ما يفسر الدور الذي أدته في النضال من أجل الاستقلال، وذلك ما حول الاتحاد العام التونسي للشغل ان يكون شركا أساسيا في بناء دولة الاستقلال وممارسة مهام تتعدى مسؤوليته كمنظمة نقابية حيث يعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل من اعرق التنظيمات المجتمع المدني التونسي حيث لعب على مر التاريخ تونس دورا مهما في كل هيئة مستقلة عن المجالات قبل وبعد الاستقلال لكن ليس كهيئة مستقلة عن الحزب الحاكم وإنما كأداة ضغط استعملها السلطة في المواقف الصعبة التي واجهتها سوآءا على المستوى الاجتماعي أو السياسي.

حيث لعب الاتحاد العام التونسي للشغل دورا محوريا على العديد من المستويات سواءا من خلال النضال المدني أو من خلال الدعم المعنوي ونشر الوعي في صفوف المناضلين والشعب التونسي بشكل عام وذلك وفق عدة مبادئ وأسس منها:

– مبدأ نقابي ومهني: يتمثل في الدفاع عن الشاغلين التونسين لشيء أضافهم ضد الاستغلال والظلم والمطالبة بتحسين علاقات العمل وظروفه

– مبدأ سياسي وطني: يتجاوز طبقة الشاغلين في حد ذاتها يشمل قضايا الرئيسية العامة للشعب التونسي وهو ما أعطى معنى عميق للعبارة التاريخية الشهرة الشهيرة الت توجه بها مؤسس هذه النقابة فرحات حشاد إلى الشعب التونسي وهي" احبك يا شعب"

– مبدأ يتعلق باستقلالية المنظمة وقد نشأ وترسخ كقاعدة عمل تمكنت المنظمة من تثبيتها.

– مبدأ أخلاقي اجتماعي: ويتمثل في انحياز المنظمة بشكل ثابت إلى قيم إنسانية متأصلة في نشأتها الاجتماعية هي العدالة، الحرية، الكرامة.[1]

اولا: الاتحاد التونس للشغل تنظم إجتماعي بأبعاد سياسية "قبل الثورة"

تمتع الاتحاد العام التونسي للشغل من حرية الحركة والنفوذ مما تاح له القدرة على التعبير عن مصالح العمال والتأثير في مجريات العملية السياسية في شتى مستويتها والسياسة في تنشئة وتجديد عدد من الكوادر السياسية كما شكل قناة مزدوجة للأتصال بين العمال من جهة والنخبة السياسية من جهة اخرى، وأصبح طرفا اجتماعيا يشارك ويشار في سياسة العقد الاجتماعي إلى جانب الحكومة.[2]

ولكن تلك الحرية ليست كهيئة مستقلة عن الحزب الحاكم وإنما كأداة ضغط استعملتها السلطة في المواقف الصعبة التي واجهتها سوآءا على المستوى الاجتماعي أو السياسي وذلك بالرغم من بروز معارضة من قب بعض المناضلين لرد مكانة واستقلالية الاتحاد التونسي للشغل لكنها وويجهت بالردع من قبل السلطة.

ويأتي ذلك ف سياق استراتيجية الهيمنة المعتمدة من قبل السلطة التي تقتصر على الحقل السياسي فحسب وانما تمتد الى المجال الاجتماعي حيث اعتبرت النخبة الحاكمة أن بين السياسي والنقابي هي علاقة متغير مستقل "الحزب" فتغير التابع" النقابة" خلال مرحلة الكفاح من اجل الاستقلال واستمرت على نفس المنظور بعد الاستقلال لذلك لم يكن تحرير البلاد الهدف المشترك بين الحزب والاتحاد ليحجب بدايات التشكل الخلافي بينهما وظهور التناقض بين موقف حزبي يؤكد على ضرورة سير الاتحاد في اتجاه الحزب، وموقف نقابي

[1] مولدي الأحمر، **الاتحاد العام التونسي للشغل وتحديات ثورة الكرامة**، الندوة الوطنية لقسم التكون النقابي والتثقيف العمال: الاتحاد العام التونسي للشغل وتحديات ثورة الحرية والكرامة www.uqtt.ong.tn.2016/2013 .

[2] أحمد ماكي، **الدولة في المغرب العربي الارث التاريخي وأنماط المشاركة الساسية**، ط1، المغرب، مطبوعات المعرفة، 200، ص 217.

يدعو لتثبيت خصوصية الطرفين أن الحزب الحاكم رغم نجاحه احيانا في احكام قبضته على الإتحاد عبر التأثر في عناصره تارة واللجوء إلى العنف تارة اخرى إلا أنه أخفق إخفاقا ذريعا في تطويع الاتحاد[1].

وامتازت هذه الفترة بالعديد من الخلافات بين مؤسسي الاتحاد وأصحاب السلطة ووصلت إلى حد التصفية خاصة بين احمد بن صالح على رأس الاتحاد والحبيب بو رقيبة. ووصل الامر إلى انشقاقات داخل الإتحاد ولجأوا إلى انشاء أتحاد عمالي آخر يحظى يدعم من حزب دستوري ويعتبر الاضراب العام الذي قام به الاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 23 ديسمبر 1977 أو ما سمي بالخميس الاسود من عنف التصادمات التي شهدتها تونس حيث واجهة الحكومة ذلك الاضراب بإستعمال أقصى قوة المتاحة لدها مما جر عليه سقوط العشرات من القتلى كما تم اعتقال الكثير في القادات النقابية ونظمت مئات المحاكمات للنقابين في غياب كامل للضمانات القانونية فكان القمع الذي أصاب المركزة النقابية حيث وجهت لأعضائها أخطر التهم وموورست عليهم أقصى أنواع التعذيب.

وفي المقابل عملت الحكومة على الإستحواذ على المركزية النقابية عن طريق تنصيب عناصر موالية لها في الهيئة القيادية للإتحاد العام التونسي للشغل، وكان لتلك السياسة القمعية نتائج أثرت على الدور السياس وحتى الاجتماعي للمركزية النقابية، رغم محاولة استعادة دورها في ثورة الخبز 1984.

إلا أن السلطة طوقت المجال مجددا من خلال استعمال القمع والاستلاء على مقرات المنظمة النقابية وتنصيب عناصر موالية لها، أطلقت عليهم النقابيون الشرفاء.

وبوصول بن علي إلى الحكم عمل على جلب كل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الى صفه خاصة الاتحاد العام التونسي للشغل حيث تم انعقاد تحالف مع السلطة بقيادة إسماعيل السيجاني من 1989 إلى 2000 واعتبرت هذه المرحلة فترة التدجين

[1] توفيق المدني، **المعارضة التونسية نشأتها وتطورها**، سوريا، اتحاد كتاب العرب، 2000، ص 112/111.

القصوى في تاريخ للإتحاد حيث سطرت الحكومة تماما على المنظمة النقابية عن طريق مكتب تنفيذي موال لها بصفة كاملة مع اتباع سياسة التنظيمية لكل المعارضين.

حيث حضن السلطة بتأيد ومساند عن الاتحاد لها في كل سياستها خاصة ضد الاسلامين الذي نشأ ضدهم حرب أبادة سياسية حقيقية للفترة من 1991 إلى 2000 وفي المقابل افقدت الاتحاد القدرة على القيام بأي دور مستقل عن الحكومة واقتصر على المستوى النظري فحسب.

إن الناظر لمسار الاتحاد العام التونسي للشغل منذ تأسيسه وموار علاقته مع السلطة يرى أنه الوحيد القادر على مواجهة الحكومة ومعارضتها لذا كان للرئاسة التونسية خياران إما إقصاء أو تدخيل المنظمة، وقد وصل الحال إلى حد التصفية المناضلين وذلك بأغتيال الفكر النضالي للمنظمة حيث عهد بن علي تراجع عمله وانصرف إلى خدمة تطلعات الحكومة.

فمثلا قام الاتحاد بمساندة التعديل الدستوري الذي قام به بن علي في 2002 لضمان مزيدا من الولايات الرئاسية.

حيث اعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل صانع الرؤساء في تونس لأنه الحاضن الاجتماعي لكل أطباق المعارضة التونسية من أقصى اليسار إلى الاسلامين والقوميين.

فبالرغم من أن قيادته في عهد امينه " عبد السلام جراد" انساقت مع بن علي فإن هياكله وقواعده لم تكن كذلك ولك من خلال موقفها من الثورة حيث كانت البداية بإعلان النظاميين اضرابا عاما في صفاقص يوم 10 جانفي 2011.[1]

ثانيا: العام التونسي للشغل بعد الثورة وإشكالية الصراع مع حركة النهضة

بعد انتخاب المجلس التأسيسي، حول الاتحاد العام التونسي للشغل نفسه مهمة تامين مسار التحول الديمقراطي والسياسي، لاعتقاده بان حركة النهضة جهاز الشمع وكبح

[1] توفيق المديني، **تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديموقراطية**، ط1، بيروت، الدار العربي للعلوم ناشرون، 2013، ص 230/229.

الحريات، خصوصا في ظل حيازتها على الأغلبية التي أعقبت تهميش كبير للاتحاد، وهو الأمر الذي لم يرق لكل النقابيين.

حيث جاء في تصريح الأمين العام للاتحاد العام للشغل التونسي " حسين عباسي : يريدون خنق أصواتنا ليقرروا وحدهم مصيرنا، يريدون أن يزرعوا الرعب في قلوبنا، لكي يمنعونا من الدفاع عن قضيتنا وحقوقنا، لكننا لن نستسلم ولن نخضع....

وقد توالت الاحتجاجات المنظمة من قبل الاتحاد وزادت وتيرتها وصعدت من مطالبها، وبلغت أوجها في ماي 2012 حيث نظمت مظاهرات.

كما استفادت المعارضة من الوزن الاجتماعي والسياسي للاتحاد من جهة، واستغلت أو بالأحرى استثمرت في توتر العلاقة بينه وبين حركة النهضة، وركبت موجة التظاهرات التي نظمها الاتحاد كمسيرة 25 فيفري 2012 وهي أضخم مسيرة شارك فيها حشد كبير من الموطنين، وعدد من الأحزاب كالحزب الشيوعي التونسي، والحزب الديمقراطي التقدمي، مطالبين بإسقاط الحكومة ومنددين بهجمات استهدفت مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل.

وفسرت حركة النهضة تلك المجابهة أنه مدعومة من طرف قوى النظام السابق، وعلق " راشد الغنوشي" على الحدث في محاولة لاحتواء الوضع، أن الاتحاد منظمة وطنية عريقة وشريكة في تحرير البلاد وفي الثورة لذلك لا نرى التصادم حتما لازما بل التعاون هو المطلوب، كما اعتبر الغنوشي أن المشكل بين حزب النهضة والاتحاد العام التونسي للشغل أنه ليس مشكل سياسي و ربما يكون مشكل نفسي، نظرا لتظاهر الشعب أمام مقره ورفع شعارات مضادة له والاتحاد بدوره فسر تلك المظاهرات بأن النهضة هي من دفعتهم.

وقد جاء رد رئيس الحكومة " حمادي الجبالي " يوم 28 ماي 2012، في محاولة لتجريد الاتحاد التونسي للشغل من مهامه السياسية أو أن يضعه تحت الوصاية، قائلا :" على الاتحاد العام التونسي أن يحترم موقعه ومهمته ،...ونحن نقرأ تصريحات سياسية وليست اجتماعية، وأن الحكومة قوية بشرعيتها الانتخابية والشعبية في حين يستند الاتحاد على شرعيته التاريخية والنضالية .

وكان رد" السيد سمير الشافي " الأمين العام المساعد للاتحاد في 30 ماي 2012 " أنهم تنظيم كبير شارك في النضال الوطني والاجتماعي، ولا يمكن للاتحاد أن يقبل هذا النوع من الرسائل ...ودورنا نحن نتقنه جيدا ..." وفي محاولة للخروج من حالة الصراع التي استفحلت ما بين حركة النهضة والاتحاد العام التونسي للشغل، دعي هذا الأخير في جوان 2012 إلى " إنشاء مجلس وطني للحوار " يضم الفاعليين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني من أجل إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والأمنية والاجتماعية[1]

وبغض النظر عن نجاح أو فشل تلك المبادرة، نرى أن هذا الدور الذي لعبه الاتحاد في تلك الفترة جعله يجسد و يأخذ شكل المعارضة السياسية، حيث مثل ملجا لمختلف أطياف الأحزاب المعارضة، كالحزب الجمهوري، وحركة نداء تونس بقيادة " باجي قائد السبسي" التي تشكلت باتحاد قدامى التجمع الدستوري الديمقراطي و أحزاب ديمقراطية أخرى، وحركة الوطنيين الديمقراطيين، وحزب العمال الشيوعي التونسي الذي أصبح تحت تسمية حزب العمال التونسي 3

وأمام هذه الوضعية نعتقد أنه إذا كانت حركة النهضة أمضت صفقتها التاريخية مع التيار العلماني، بتشكيلها لحكومة وحدة وطنية بصفة مباشرة وفي العلن، نجد أن الاتحاد هو الأخر أمضى على عقد اتفاق ضمني وغير مباشر مع الأطراف المعارضة، فهذه الأخيرة ونظرا لقلة شعبيتها استفادت من الاتحاد للضغط على الحكومة، في حين استدرج الاتحاد المعارضة إلى صفه للثأر من حركة النهضة لإزاحته من منصبه الشرفي في السلطة .

حيث ظل الاتحاد السلاح الاستراتيجي الفعال لأي قوة تستخدمه لأجل الوصول إلى السلطة و لتمرير مطالبها من خلاله، ونتيجة لذلك لم يستطع التخلي عن ذلك الدور الذي أغفلته حركة النهضة، وهوما جعل الصراع يمتد ما بينهما، ويسلك مسالك خطيرة من خلال تبادل التهم، خصوصا بعد اغتيال السياسيين، شكري بلعيد ومحمد براهيمي، حيث تتبرأ

[1] منصف، السليمي" الغنوشي: **النظام القديم لم يمت في تونس ومصر بحاجة إلى توافق وطني** "حوار مع راشد الغنوشي، دويتشه فيله 2012twns-y-m-hwr/content/de.qantara.ar// :// http

النهضة من العملية وتنسبها للمعارضة التي تحاول إثبات عجز حركة النهضة في ممارسة الحكم، ومن جهتها تتهم المعارضة الممثلة خاصة في الاتحاد العام التونسي للشغل حركة النهضة بالضلوع في عمليات الاغتيال السياسي للاستحواذ على السلطة وبتواطؤها مع السلفيين الجهاديين. [1]

المطلب الثاني: جمعيات حقوق الانسان والحريات

يوجد في تونس أكثر من 6700 جمعية، 90% منها تأسست بعد تحول السابع من تشرين ثاني/ نوفمبر 1987، وتلعب هذه الجمعيات دورا فاعلا في الميادين الاجتماعية والثقافية والعلمية والإنسانية والرياضية، وتسهم الجمعيات النسائية أيضا بدورها في تنشيط المجتمع المدني التونسي، ومن هذه الجمعيات: الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، والاتحاد الوطني للمكفوفين والمنظمة التونسية للتربية والأسرة، وجمعية الصحافيين التونسيين والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، والجمعية التونسية للمحامين الشبان والجمعية التونسية للدفاع الاجتماعي.[2]

ومن الملاحظ أن جميع مؤسسات المجتمع المدني التونسي لم يكن لها الدور المؤثر في تحقيق عمليات الإصلاح السياسي والديمقراطي قبل الثورة الياسمين" عام 2010 في تونس إلا بشكل محدود للغاية، حيث اقتصر دورها بشكل عام على تلميع شكل نظام (بن علي في العالم الخارجي ولدى الدوائر الغربية، وبهدف تحقيق الاستقرار السياسي وضمان منع الدفع الشعبي نحو الحراك المجتمعي والتظاهر.

و تجلى دور جمعيات حقوق الانسان والحريات بعد الثورة التونسية خ لال الانتخابات التونسية عام 2011 و2014، حيث تأسست شبكة من مؤسسات المجتمع المدني المهتمة

---

[1] هالة يوسفي، **فوق جمر الربيع العربي**، انتفاضة الت غير المعارضة التونسية الاتحاد الاشتراكي 2018/4/9.
www.uqtt.ong.tn

[2] بوابة الحكومة التونسية، **القائمة اعضاء مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة**"،7/4/ 2011، منشور على الرابط الى: http : / / www . tunisie . gov . tn / index . php ? option = com _ content & task = view Itemid=518&lang=arabic&1488& id

بالحريات والديمقراطية وأطلقت على نفسها اسم "مرصد شاهد"، وهي تتكون كذلك من الهيئات المهنية للمحامين والأطباء والصيادلة بهدف دعم العملية الانتخابية ومراقبتها[1]

وشاركت مراكز الحريات التي تعنى بدعم التحول الديمقراطي بإعداد مشاريع قوانين، مثل مشروع القانون المتعلق بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومشروع قانون تسجيل الناخبين، وإعداد مشروع قانون منظم للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، ومشروع قانون العدالة الانتقالية.

ونظمت جمعيات المجتمع المدني التونسي سلسلة من الندوات حول مشروع الدستور والنقاط الخلافية فيه قبيل إقراره، وناقشت الآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق نزاهة الانتخابات، إضافة لندوات تتعلق بموضوع تمويل الحملات الانتخابية.[2]

وساهمت قوى المجتمع المدني في إطلاق قوة تأطيرية لها أدت لبلورة وعي جماعي مدني لحماية الممتلكات العمومية والشخصية في تونس، ولعل هذا التجاوب من الأفراد مع مبادرات جمعيات ومنظمات المجتمع المدني يعود لقوة التأطير المجتمعي، والوجود التاريخي المتغلغل لهذه الجمعيات في الأوساط التونسية.

وظهر أيضا دور منظمات المجتمع المدني في عملية إقرار بنود الدستور التونسي الذي شكل أهم المعضلات السياسية التي أدخلت تونس في نفق مظلم، أطال عمر الفترة الانتقالية و أضر بالأمن والاقتصاد وهدد التوافق السياسي.

فقد شاركت نحو 300 منظمة من المجتمع المدني بآرائها في الحوار حول الدستور على مستوى البلاد، وضغطت جماعات المجتمع المدني أيضا وأسهمت في إقرار قوانين جديدة مهمة تتعلق بحق التجمع والحصول على المعلومات، ونظمت جماعات المجتمع المدني مع منظمات التنمية الدولية مشاريع تتنوع ما بين تطوير مهارات العمل لدى الشباب

---

[1] ليلى بحرية، "**المجتمع المدني المستقل والمحايد يبقى صمام الأمان ضد الاستبداد والفساد**"، جريدة الخبير، 2014، منشور على الرابط التالي : http : / / www . chahed . tn / / 9 / 12/121-2014-12-19-06-59-45 / index . php / cache

[2] ليلى بحرية، "**المجتمع المدني المستقل والمحايد يبقى صمام الأمان ضد الاستبداد والفساد**"، مرجع سابق.

وتحسين تقديم الخدمات في المناطق المتأخرة تنمويا، مما شكل إسهاما آخر لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.[1]

في الانتخابات الأولى بعد إقرار الدستور سمحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لنحو 140 من المنظمات المدنية بمراقبة الانتخابات التشريعية، ومن أبرز هذه المنظمات "ائتلاف أوفياء"، و العنيد"، و "مراقبون"، و الصوتي"، و"أنا يقظ"، و " الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان"، إضافة الشبكة مراقبون"، التي يصل عدد أعضائها إلى ما يقرب 4 آلاف عضو.

[1] دنيا جميل، **المجتمع المدني التونسي: من ثائر إلى حارس للسلام"، موقع البنك الدولي**، 15 /10/ 2015، منشور على الرابط التالي –http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/tunisian-civil-society-revolutionaries-peace-keepers

المبحث الثالث: دور الإعلام التونسي في عملية التحول السياسي

المطلب الاول: دور الإعلام التونسي قبل الثورة (إعاقة التحول السياسي في تونس)

أدرج الإعلام التونسي قبل الثورة ضمن القطاعات الأكثر خضوعا للرقابة بشكل صارم على مستوى العالم العربي، وهذه الرقابة التي نفذها نظام بن علي شملت كافة وسائل الإعلام سواء كانت مستقلة خاصة أو عمومية تمتلكها الدولة ونظامها الحاكم، وكانت كافة المراحل التي تمر بها الاخبار عبر الإعلام مراقبة، وخاضعة تحت إشراف عدد من الهيئات الحكومية التابعة للدولة، مثل: وزارة الاتصالات التي تولت المسؤولية الكاملة عن القطاع الإعلامي، ووكالة الاتصال الخارجي التي تتبع مباشرة لوزارة الاتصالات، إضافة الوزارة الداخلية التي كانت تتحكم بإصدار التراخيص لوسائل الإعلام المختلفة بناء.[1]

لقد كانت الأغلبية الساحقة من أدوات القطاع الإعلامي بمختلف أشكالها في خدمة نظام بن علي الحاكم، أي أن الإعلام اتصف بكونه "إعلامة أحادي الجانب" وكان حكومية بنسبة كبرة جدا ، ويصف كل حدث أو رأي مخالف لتوجهات النظام الحاكم ب "الفوضى".[2]

في ذات السلق، حرص النظام التونسي السابق على إبقاء المعلومة تحت نظره، والتحكم بها وتطويعها، بغرض السيطرة المطلقة على الوعي الجمعي للجماهير التونسية، مستغلا وجود الموارات المالية الضخمة والأدوات التقنية العالية و مستندا لوجود شرعية قانونية تسمح له بعقاب كل من يخرج عن الخطوط الحمراء التي يرسمها النظام، واعتمد نظام بن علي بوزاراته وهيئاته الحكومية على تحقيق مصالح و منافع متبادلة حول الإعلام بالاستعانة بموارد بشرية ضخمة من الصحفيين داخل تونس وخارجها من التونسيين والعرب وحتى الأجانب، وكل ذلك يصب في مصلحة الهدف العام الواحد المتمثل بتلميع صورة النظام الحاكم بزعامة بن علي والتغطية على سياسته، وفي هذا الصدد اعتمد النظام قبل

---

[1] فاطمة العيساوي، **الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية**"، مركز كارنيغي، 7/ 10/ 2012، منشور على الرابط التالي: http://carnegiemec.org/2012/07/10

[2] زمان عربي، "**حرية الإعلام والراي اهم مكتسبات ثورة الياسمين**"، تركيا اليوم، 26 /11/ 2015، منشور على الرابط التالي: www . turkeytoday . net

الثورة أيضا على أسلوب العصا والجزرة" حيث وظف مبالغ مادية ومكافات هائلة لكل المتعاونين في تجميل صورة بن علي حتى تغدو ناصعة، في المقابل عاقب النظام المعارضين واستهدفهم عبر القمع لإسكات أصواتهم.[1]

وعلى صعيد أسلوب المكافآت يكشف الكتاب الأسود" الذي أعده الرئيس التونسي السابق منصف المرزوقي بعد الثورة عن حقائق أرشيفية دقيقة استندت لوثائق رسمية تشرح آلية صرف الأموال لصالح الصحفيين والكتاب والمؤلفين والمتعاونين مع نظام بن علي بتونس وداخل عدد من الدول، وأشار الكتاب إلى أن المكافآت كانت تتعلق بكل صغيرة وكبيرة على صعيد المقالات أو الحوارات أو الكتب، التي تصب في مصلحة نظام بن علي وتحرص على تجميله، ووصفه بمنقذ تونس الأول وزعيمها، وشملت هذه المضامين الإشادة بالحريات العامة وحقوق الإنسان وانفتاح النظام، ويكشف الكتاب الأسود" للمرزوقي النقاب عن أحد الصحفيين التونسيين الذي أنجز 320 مقالا وتحليلا لصالح نظام بن علي فقط خلال عام 2009، فتلقى مبلغا من النظام يتجاوز 48 ألف تونسي 23 الف دولار امريكي).

يتضح من خلال السياق التاريخي أن نظام بن علي قمع الحريات واعتمد أسلوب القطب الواحد"، رافضا التعددية ليس فقط في السلطة بل في مختلف الجوانب التونسية بما فيها المنظومة الإعلامية، حيث وضع النظام ما يمكن تسميته بخطوط حمراء يمنع الاقتراب منها أو تناولها إعلامية، وأبرز هذه الخطوط تتمثل بموضوعات حقوق الإنسان، ومستوى الحريات العامة إضافة للمسائل التي تتعلق بحياة الرئيس الشخصية و عائلته وأقاربه، وكذلك الملفات الاقتصادية كالبطالة والفقر وضعف قطاع التنمية، وكان من يتعرض لمثل المواضيع المذكورة يعاقب قانونيا.

[1] ياسر المختوم "**منظومة الدعاية تحت حكم بن علي – الكتاب الأسود**"، مركز نماء، 29 /3/ 2014، منشور على الرابط التالي: http : / / nama – center . com / ActivitieDatials . aspx ? id =398 : المرجع السابق .

حيث كان النظام يعتمد أسلوب الاحتكار الإعلامي ويمنح أوسع مساحة للإعلام المصفق له بوسائله المختلفة وبصحافييه، حيث احتكرت قناتا "الوطنية 1" و "الوطنية 2" قطاع الإعلام المرئي والمسموع، ومهمتهما تقتضي التركيز على تغطية أخبار رأس النظام بن علي وعائلته، وخلال الأعوام العشر الأخيرة قبل الثورة التونسية أصبح محتوى القناتين يسلط الضوء على أخبار العشيرة" الأوسع وليس الرئيس و عائلته فقط، وأيضا كانت هناك قناتان تلفزيونيتان خاصتان واثنتا عشرة محطة إذاعية، تملك الدولة اثنتين منها، وتمتعت قناتي التلفزيون "حنبعل" وتلفزيون نسمة" برواج واسع في كافة أنحاء تونس، لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الإعلام المستقل فقد منع النظام الحاكم وقتذاك كل وسائل الإعلام الخاصة من تقديم تقارير ومضامين إعلامية عن الحياة السياسية، وبقي الأمر حكرا على وسائل الإعلام التي تتبع لنظام بن علي ودولته، فالجانب السياسي في وسائل الإعلام اقتصر على سرد أخبار الرئيس و عائلته.[1]

لم يختلف الحال كثيرة بالنسبة لوسائل الإعلام المقروءة سواء الالكترونية أو المطبوعة، فقد احتكرها النظام لصالحه، فهي إما كانت تتبع مباشرة للنظام عبر مسمى الصحافة الدولة الرسمية"، أو تعود للحزب الحاكم الذي يترأس النظام، وما غير ذلك من الوسائل الإعلامية كانت لا تجد أمامها سوى المحافظة على روابط راسخة بالنظام والتقرب منه عبر علاقات عائلية أو حزبية أو صداقة، بهدف البقاء في الفضاء الإعلامي والحصول على هامش من الحرية لا يؤثر على النظام.

أما صحافة المعارضة السابقة فقد كانت فقط تتمثل بثلاث صحف مطبوعة هي:

"المواطنون، الفجر، الطريق الجديد"، وعاشت ظروف القهر السياسي والاقتصادي والقمع ب لا توقف، وعلى صعيد المحتوى الالكتروني أوكلت للوكالة التونسية للإنترنت

[1] ياسر المختوم، "**منظومة الدعاية تحت حكم بن علي – الكتاب الأسود**"، مرجع سابق.

مسؤولية مراقبة كافة المواقع الاكترونية على حجب أي محتوى ضد النظام أو يخالف رؤيته باعتباره غير مقبول وتحت ذرائع مختلفة.[1]

المطلب الثاني: الإعلام التونسي خلال عملية التحول السياسي بعد الثورة

بعد الثورة التونسية وفرار الرئيس بن علي عاشت تونس وطفرة اعلامية منقطعة النظير لم تشهدها من قبل، حيث تجاوز عدد وسائل الإعلام المسموعة الخمسين إذاعة، وبلغ عدد المحطات التلفزيونية ما يزيد عن خمسة عشر محطة، أما عدد الصحف المطبوعة والمجلات فبلغ مائتي مطبوعة، تتنوع أوقات صدورها ما بين يومية وأسبوعية ودورية، وعلى صعيد المواقع الإلكترونية فهي كذلك زادت بشكل كبير و أصبحت بالمئات، وإلى جانب هذا الكم الكبير من الوسائل الإعلامية أيضا.

يمكن القول أن الواقع التونسي الجديد انتفض بحرية الإعلام والتعبير والحريات بمختلف أشكالها، فزال الاحتكار للقطاع الإعلامي بهروب بن علي وزوال هيمنته على كافة وسائل الاتصال والإعلام بكافة أنواعها، فأصبح الفضاء مفتوحة لكافة الأيديولوجيات كي تطرح وجهات نظرها، فالكبت للحريات وتقييدها ونظام القطب الواحد الذي انتهجه نظام بن علي لعقود طويلة أفرز انفجارة إعلامية في تونس بعد 2010.

ويلاحظ أيضا أن من أبرز الأسباب الإضافية لهذه الطفرة في وسائل الإعلام هو التحرر من قيود التراخيص والإجراءات الصعبة في طريق الاعتماد القانوني، فقبل الثورة كانت وزارة الداخلية تمنح التراخيص، عبر الطلب من المطبوعات الصحافية الجديدة تقديم ملف إلى وزارة العدل، يتضمن معلومات أساسية عن أي مشروع إعلامي جديد، كذلك تم تطوير معظم المؤسسات الحكومية التي كانت تشرف على إدارة صناعة الإعلام والعمل على إنهاء وظائفها القمعية.

[1] فاطمة العيساوي، "**الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية**"، مرجع سابق.

رغم رحيل زين العابدين بن علي إلا أن ثقافة الخوف والتبعية التي رسخها رافقت التونسيين عامة والإعلام خاصة لفترات طويلة بعد ثورة 2010، فقد تحكمت ديكتاتورية بن علي في الإعلام بنفس الأسلوب الذي سيطر به على أجهزة الدولة والحزب الحاكم المنحل.

ونظرا لإدراك الحكومات الأولى لأهمية الإعلام في عملية التحول الديمقراطي، وكون حرية التعبير والإعلام كانت من المطالب الرئيسية للثورة التي أطاحت بنظام أن علي في 2010، فأطلقت الجهات الرسمية في تونس عملية الإصلاحات التي تخص المنظومة الإعلامية، فبدأت من نقطة الصفر، حيث ألغت وزارة الإعلام التي عانى منها الصحفيون في عهد بن علي وأجرت عدة تغييرات واسعة أخرى، ويلاحظ أن الإصلاح شمل التركيز على الجانب القانوني فيما يخص الإعلام التونسي، فتم إلغاء السمات القمعية للقوانين القديمة التي تنظم عمل الإعلام، بصفة عامة.[1]

وصدرت عدة مراسيم لتنظيم القطاع الإعلامي بعد الثورة، أبرزها المرسوم رقم 115 والمرسوم رقم 16 الصادرين عام 2011 وبنودهما، تضمن حرية التعبير وحركة المعلومات وتداولها، إضافة لتأكيدهما على حقوق الصحفيين في الوصول للمعلومات والمصادر السرية"، و الحماية الصحفيين من الابتزاز والاعتداءات بأنواعها على خلفية الرأي"، وهذه المراسيم القانونية التحررية أكدها فيما بعد الدستور التونسي الذي تم إقراره بعد الثورة بتاريخ 27 كانون الثاني / يناير 2014 والذي جاء ليعزز الحريات المختلفة، من حرية الرأي والتعبير والحريات الصحافية بشكل عام، ويمثل ضمانة إضافية حتى يؤدي الإعلاميون التونسيون دورهم بعد الثورة.[2]

حيث ظاهر التعددية على الصعيد الإعلامي ولدت ظاهرة "الفوضى الإعلامية" أو "الانفلات الإعلامي" الذي انعكس بفعل عدة عوامل أبرزها: كونه انعكاسا للخلافات والتباينات بين الأحزاب السياسية على الساحة التونسية إضافة لعدم نجاح الإعلاميين في

[1] فاطمة العيساوي، **الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية**"، مرجع سابق.

[2] محمد معمري، **الإعلام التونسي الفائز الأكبر**"، مرجع سابق.

الانتقال من المناخ الديكتاتوري الذي أفرز ثقافة التبعية، ورافقت الفوضى الإعلامية مراحل التحول الديمقراطي منذ انتخابات المجلس التأسيسي في عام 2011، ووصولا إلى الانتخابات التشريعية الأولى وما بعدها.

حيث أن ظاهرة "الانفلات الإعلامي"، الذي تجلى في وسائل الإعلام بعد الثورة، انتشرت بشكل واسع، وضربت كثير من وسائل الإعلام عرض الحائط بأخلاقيات المهنة وميثاق الشرف، بل وصل لمرحلة الشتم والتشهير في بعض وسائل الإعلام مختلفة الأنواع، على الرغم من وجود قرارات صادرة عن نقابة الصحفيين والهيئة المستقلة للإعلام، والسبب في ذلك يعود السلوكيات قديمة، وثقافة لا تزال موجودة في ذهن عدد كبير من الصحافيين.[1]

اتسعت رقعة الكتابات التشهيرية التي تعتمد الإقصاء والتخوين، وورد في تقرير للمجموعة العربية لرصد الإعلام وفي تقرير آخر لجمعيتان تونسيتان، هما: "المجلس الوطني للحريات" بتونس والشبكة تحالف من أجل نساء تونس"، أن الإعلام يؤدي دورة تحريضية وينمي مشاعر الحقد بين مختلف أطياف الشعب التونسي، وورد في التقرير أيضا أن القنوات التلفزيونية والإذاعات تحولت إلى أبواق حزبية تروج خطابا يحوي التخوين والتشهير، وأفاد التقرير أن الصحف الناطقة باللغة العربية نشرت نحو 90% من خطابات الكراهية، في حين اكتفت مثيلتها الناطقة بالفرنسية بالنسبة المتبقية، وتوجيه الخطابات ضمنية أو صريحة العنف.[2]

إن ظاهرة "الانفلات الإعلامي" تعددت أهدافها وجوانبها، فمنها ما كان يهدف لتقويض مكتسبات الثورة عبر ما يسمى "الثورة المضادة" بغرض استحضار نموذج الجيش المصري وإسقاطه للرئيس السابق محمد مرسي، وقسم كان لا يلتزم بمعايير المهنة وأخلاقيتها بغرض

---

[1] محمد بن رجب، **الإعلام التونسي بين ثقافة التبعية والتوق إلى الاستقلالية**"، مجلة إيلاف، 16 /2/ 2012، منشور على الرابط التالي : http : / / elaph . com / Web / news / 2012 / 2 / 716791 .

[22] المجموعة العربية لرصد الإعلام، **تقرير حول رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية**"، 12/6 / 2013، ص 15، منشور على رابط التالي: http://www.dohainstitute.org/file/Get/256c6afb-ca8c-49ff-91 20-4a19cfcf1fcb.pdf

تحقيق الربح والإثارة، و يبدو أن الإعلام التونسي بشكل عام لم ينحز إلى الثورة والجماهير التي صنعت ثورة عام 2010، بل انحازت بعض الوسائل الإعلامية بشكل رسمي و علني ضد الحكومات التي أفرزتها صناديق الاقتراع، والدلائل على ذلك كثيرة، فبعض وسائل الإعلام أفردت مساحات واسعة من نشرات الأخبار الرئيسية لمتابعة أخبار المظاهرات والاعتصام والحرق والتخريب على حساب الانجازات الحكومية وأنشطة الدولة التي إما تغيب من الأجندات الإعلامية لهذه الوسائل أو تكون في الأولويات الأخيرة من التغطية الإعلامية، فمثلا في تقرير نشرة الأخبار الرئيسية تم نشرها بتاريخ12/7/ 2012على القناة "الوطنية الأولى تختص بالاضطرابات والمظاهرات التي نظمها الاتحاد العام التونسي للشغل" ضد الحكومة، والأمثلة لا حصر لها والتي تعكس وجود سياسة مبرمجة أيديولوجيا للوقوف ضد القيادات الرسمية التي أفرزتها الانتخابات ما بعد الثورة التونسية.[1]

[1] د نور الدين الميلادي، "**الإعلام والانتقال الديمقراطي في تونس**"، الجزيرة نت،8/1/ 2013، منشور على الرابط التالي http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/1/8

الاستنتاجات

– اتسمت محاولات الاصلاح السياسي والديمقراطي في تونس منذ الاستقلال وحتى الإطاحة بنظام بن علي بالتنفيس عن الشعب وتخفيف الضغط على النظام الحاكم فلم تشهد تونس اصلاحات حقيقية متكاملة خلال عهدي بورقيبة وبن علي وتوصف هذه الاصلاحات بأنها جاءت من الاعلى بأوامر من النخب الحاكمة وهي شكلية اكثر من كونها حقيقية .

– اكتفى دور المجتمع المدني التونس قبل الثورة بالحوار والتنسيق مع نظام الحكم دون قدرته على ابداء رأيه أو ممارسة نشاطه بحرية تامة.

– نجح المجتمع المدني التونسي بتجاوز العقبات والحواجز التي طالته قبل الثورة وذلك من خلال توسيع مجالاته وأنشطته بعد اتسامه بحرية الأداء والعمل.

– تعزز دور المجتمع المدني التونسي بحرية الإعلام والقدرة على نقل الأخبار بموضوعية دون قيد أو توجيه أو امر مع زيادة القنوات التلفزيونية وزيادة عدد الجرائد والمجلات والقنوات الخاصة.

– وسع المجتمع المدني التونسي نشاطاته بعد الثورة من خلال مشاركاته وحواراته وتنسيقاته مع الحكومة والأحزاب السياسية وما أدى إلى بروز نشاط حقيقي وجمعوي وتوعوي.

– زيادة عدد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في تونس واتساع نشاطاتها ومجال تأثيرها، كما زادت جمعيات نشاطية وثقافية وجمعيات حقوق الإنسان وجمعيات نسائية تنادي بحرية المرأة وزيادة دورها سياسيا وإجتماعيا وظهور إتحادات كبيرة في العديد من المجالات.

– بروز تأسيس الرباعي الراعي للحوار في تونس وذلك بعد اغتيال نائب في المجلس التأسيسي يوم 25 جويلية 2013 وذلك لإنقاذ عملية التحول السياس والانتقال الديموقراطي في البلاد من مصاعب كبيرة طفت على البلاد آنذاك وذلك للخروج من دوامة العنف التي كادت أن تعصف بعملية التحولات السياسية والديموقراطية وذلك بين أربعة هيئات كبرى في تونس (الاتحاد العام التونسي للشغل، منظمة المحامين والرابطة الوطنية للدفاع عن حريات حقوق الإنسان، والإتحاد التونس للصناعة والتجارة.

– قيادة رباعي الحوار لعملية الحوار التي شهدت مفاوضات شاقة استمرت عدة أشهر وبالتغلب على العقبات والتجاوزات أدت إلى تشكيل حكومة إنتقالية برئاسة مهدي جمعة،

صودق في عهدها على الدستور الجديد ونظمت إنتخابات تشريعية ورئاسية أواخر 2014 بإشراف هيئة وطنية مستقلة.

– بعد نجاح تجربة الرباعي في رعاية للحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة تم إخراج البلاد من مآلات كارثية وقعت فيها بعض بلدان العربي مثل سوريا ومصر واليمن وليبيا، حيث سمي هذا النجاح بالاستثناء التونسي.

– تشريف جهد المجتمع المدني التونسي، ودور رباعي الحوار بفوزه بجائزة نوبل للسلام يوم 9 اكتوبر 2015 وذلك لدوره في بناء الديموقراطية بعد ثورة 2011 وذلك بقيادة الاتحاد التونسي العام للشغل والجهد العظيم الذي بذله للوصول إلى تحولات سياسية وديموقراطية حقيقية في البلاد.

قائمة المراجع

الكتب:

1. توفيق المدني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، سوريا، اتحاد كتاب العرب، 2000.
2. الحبيب دلالبة، الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس، تونس : دار سرس للنشر، 1993.
3. راغب السرجاني، قصة تونس من البداية الى ثورة 2011 . ط 2، القاهرة : دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011.
4. رعد صالح الألوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب . الأردن : مكتبة مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.
5. سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي . القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
6. سلاف سالمي، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية – الجزائر دراسة حالة (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009 –2010.
7. صامويل هانغتنتون، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، (القاهرة : دار سعاد الصباح، 1993).
8. عزة خليل، " الحركات الإجتماعية في العالم العربي "، دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر . السودان . الجزائر . تونس . سوريا . لبنان . الأردن (القاهرة : مكتبة مدبولي، 2005).
9. علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة . بيروت : محد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007.

10. عماد محمد أحمد أبو عوكل، الإسلام السياسي والدولة المدنية (دراسة مقارنة تركيا . تونس)2003 . 2013 . شهادة ماجستير، جامعة الأزهر ،كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، 2001.حمه الهمامي، المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية . تونس : صامد للنشر والتوزيع، 1989.
11. محمد مختار قنديل، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة . مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ،2012.
12. منيسي أحمد، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، 2004

مذكرات:

1. أسامة معقابي، النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي، دراسة حالة تونس (87 . 1010) . مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر : 2010 . 2011.
2. اسراء أحمد اسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على التحول السياسي في الجزائر . مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، مصر : 2007.
3. حرز الله منير، الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2015.
4. حرز الله منير، الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2015.

5. خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا 1990 . 2010، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.
6. علي حرب، العالم ومأزقه، منظم الصدام ولغة التداول، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط2 ،2007.
7. عمارة ليلى، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013.
8. مليكة بوحيت، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر دراسة في : الخلفيات، التفاعلات، الأبعاد، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997.
9. يحياوي حنان، التحولات السياسية في الدول العربية وتأثيرها على الإصلاح السياسي في الجزائر 2016/2011، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017/2016.

مواقع الالكترونية وجرائد:

1. أحمد ماكي، الدولة في المغرب العربي الارث التاريخي وأنماط المشاركة الساسية، ط1، المغرب، مطبوعات المعرفة، 200.
2. بوابة الحكومة التونسية، القائمة اعضاء مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة"،7/4/ 2011، منشور على الرابط الى: http : / / www . tunisie . gov . tn
3. توفيق المديني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديموقراطية، ط1، بيروت، الدار العربي للعلوم ناشرون، 2013.
4. صالح ياسر، الديمقراطية والمجتمع المدني، (بغداد : منشورات طريق الشعب، 2005)، (سلسلة قضايا فكرية).

5. عبد الرحمان يوسف سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول / 2010 : أطروحة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، نابلس، فلسطين، 2016 م.
6. عثمان بن عرفة، جغرافيا المغرب العربي . مصر: مؤسسة الشهاب الجامعية 2009.
7. محمد الصالح القادري، الدولة والمجتمع المدني بين عالمية المقاربة وخصوصية التجربة التونسية، ط1 ،(تونس : جريدة الحرية،2009).
8. منصف، السليمي" الغنوشي: النظام القديم لم يمت في تونس ومصر بحاجة إلى توافق وطني "حوار مع راشد الغنوشي، دويتشه فيله 2012 // :http ://ar.qantara.de/content/hwr-m-y-twns
9. مولدي الأحمر، الاتحاد العام التونسي للشغل وتحديات ثورة الكرامة، الندوة الوطنية لقسم التكون النقابي والتثقيف العمال: الاتحاد العام التونسي للشغل وتحديات ثورة الحرية والكرامة 2016/2013 .www.uqtt.ong.tn.
10. المولدي قسومي ،(السياسة التنموية في تونس الحوار المجتمعي)، مجلة التنوير ، العدد الرابع، مارس 2009.
11. هالة يوسفي، فوق جمر الربيع العربي، انتفاضة التي غير المعارضة التونسية الاتحاد الاشتراكي 2018/4/9. www.uqtt.ong.tn
12. يعقوب يوسف الرفاعي، "المجتمع المدني : الفرق بين المجتمع المدني والسياسي "

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
اهداءات	
شكر وتقدير	
مقدمة	أ– د
الفصل الاول: المجتمع المدني والتحول السياسي دراسة نظرية	06
المبحث الأول : ماهية المجتمع المدني	06
المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني	06
المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني	09
المبحث الثاني: التحول السياسي	21
المطلب الأول: تعريف التحول السياسي	21
المطلب الثاني: عوامل التحول السياسي	26
الفصل الثاني: التجربة التونسية في عملية التحول الساسي	31
المبحث الاول: تونس دراسة جغرافية وتاريخية	31
المطلب الاول: الإطار الطبيعي والبشري لتونس	31
المطلب الثاني: الظروف التاريخية لنشأة دولة تونس الحديثة	37
المبحث الثاني: دور الاتحاد العام التونسي للشغل وجمعيات حقوق الانسان والحريات في عملية التحول السياسي	46
المطلب الاول: الإتحاد العام التونسي للشغل	46
المطلب الثاني: جمعيات حقوق الانسان والحريات	52
المبحث الثالث: دور الإعلام التونسي في عملية التحول السياسي	55
المطلب الاول: دور الإعلام التونسي قبل الثورة (إعاقة التحول السياسي في تونس)	55
المطلب الثاني: الإعلام التونسي خلال عملية التحول السياسي بعد الثورة	58
الاستنتاجات	63
قائمة المراجع	66
فهرس المحتويات	71

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تسلط الضوء على طبيعة التجربة لتونسية في التحول السياسي والديموقراطي من خلال دور المجتمع المدني وأبراز أهم مراحل تطوره وإظهار أهم مؤسساته، وإسهاماته في عملية التحولات السياسية والديموقراطية قبل وبعد الثورة 2010.

حيث تناولت أهم التحديات والعقبات التي اعترضت طريق التحول السياسي والديموقراطي وكيفية تغلب مؤسسات المجتمع المني عليها، وتناولت الدراسة دور الاعلام وأهم تأثيراته في عملية التحول السياسي والديمقراطي في تونس من خلال تبيان مسار عمله قبل الثورة وبعدها وآلية تعامله مع الأخبار والحقائق وحريات التعبير بمختلف أنواعها.

وبرز دور المجتمع المدني من خلال الحوار الرباعي التونسي، الذي تشكل في 2013 وذلك في تنسق وحوار بين أربعة منظمات وهيئات كبرى في تونس بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل مع الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات والهيئة التونسية للمحامين والرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان حيث كان الهدف من هذا الحوار إنقاذ عملية التحول السياسي والديموقراطي في تونس.

Abstract

The study aimed to shed light on the nature of Tunisia's experience in the political and democratic transition during the role of civil society and the most important phases of its development and to show its most important institutions and its contributions to the process of political and democratic transformation before and after the revolution.

The study dealt with the role of media and the most important influences in the process of political and democratic transformation in Tunisia, through the statement of the course of work before and after the revolution and its mechanism of dealing with news, facts and freedoms of expression of all kinds.

And the role of civil society through the Tunisian quadripartite dialogue, which was formed in 2013 in coordination and dialogue between four organizations and major bodies in Tunisia, such as the leadership of the Tunisian General Union of Labor, the Tunisian Union for Industry, Trade and Industries, the Tunisian Workers' Organization and the National League for the Defense of Human Rights. Dialogue: Building the political and democratic transformation in Tunisia.